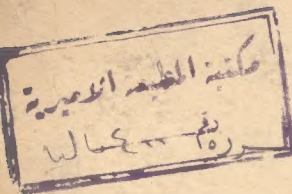


نظارة المالية



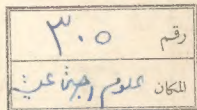
ادارة الاموال المقابلة

لائحة

المساحات والاضافات والمرفوعات

المطبعة الأميرية بمصر

١٩٠٥









# نظارة المالية

---

## ادارة الاموال المطبوعة

---

### لائحة

### المساحات والاضافات والمرفوعات

---

الطبعة الاميرية بمصر

١٩٠٥



# لائحة المساحات والاضافات والمرفوعات

## الفصل الاول

في تعريف أنواع المساحات والمعاينات السنوية الاعتيادية

أنواع المساحات والمعاينات السنوية الاعتيادية هي

١ - مساحة ومعاينة أطيان الجزائر

٢ - مساحة وتحقيق الاطيان التي يشكو أربابها من أنها قد تلفت  
ويطلبون رفع المال عنها بمقتضى الأوامر العالية الصادرة في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩  
وأول مارس سنة ١٨٩٤ واللوائح والقرارات المنقذة لهما وفي جلة ذلك ما يؤخذ  
للتنازع العمومية وما يختص بها من اجراءات نزع الملكية.

٣ - معاينة الاطيان الجارية في المعاملة تحت أحكام الاوامر العالية  
الصادرة في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وأول مارس سنة ١٨٩٤ و ٢٢ ابريل  
سنة ١٩٠٠

٤ - معاينة أطيان الميرى المؤجرة وغير المؤجرة

## الفصل الثاني

في مساحة ومعاينة أطيان الجزائر

٥ - كقاعدة عمومية أرض الجزائر هي كل الأرض التي يغريها النيل  
الواقعة في وسط نهر النيل أو في شرق النيل غرب جسر النيل المعروف بالطراد  
أو في غرب النيل شرق جسر النيل المذكور وهي الأرض المخصصة المأثلة

الماسة بالنيل مباشرة وذلك عدا ماهو منها الآن في عداد أراضي العلو التي تزرع زراعة صيفية ونيلية أو ما يوجد منها في وقت المساحة السنوية قد دخل فعلا في عداد أرض العلو المذكورة

٦ - مساحة أطيان الجزائر وتحقيق الصالح والفاسد منها هو من الامور المتعين على الحكومة اجراءها من تلقاء ذاتها بغير انتظار لتقديم طلبات من اربابها (ذكر في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠)

وهذه المساحة تعمل سنويا في بلاد الوجه القبلي وفي جلتها مديرية الجيرة أما في وجه بحري فموقوفة من سنة ١٨٩٩ الى أن تصدر أوامر أخرى

٧ - المعاملة في أطيان الجزائر جارية على مقتضى البندين ١٢ و ١٤ من لأئحة الاطيان المعروفة بالأئحة السعيدية وذلك برفع المال عن المنقود بأكل البصر والتلفد بالمال والفساد والتعويض عن أكل الجرم مما يجتده البصر من للطرح المتصل بأطيان البلد التي بها الفاقد وذلك بطريقة التوزيع النسبي (انظر الملحق نمرة ١)

٨ - تنقسم أطيان الجزائر الى قسمين وهما :

الاول - الاطيان المرتفعة وهي التي تزرع أصنافا شتوية مثل القمح والبقول والشعير وغيرها ويبدأ بالمساحة فيها من أول يناير بحيث تنتهي على الأكثر في ١٥ أبريل

وقد أطلق اسم المرتفعات على هذا النوع من الاطيان تمييزا لها من الاراضي العلو التي وان كانت على حدود نهر النيل وماسة به الا أنها لا يفيض عليها وينمى بها ولذلك يمكن زراعتها زراعة صيفية ونيلية ولا تتأثر بشئ من مؤثراته غير ما يستأصل منها (أكل البحر) وتحقيقه لا يكون الا بناء على طلبات اربابها

والأطيان المعروفة بمرتفعات الجزائر حدود تفصلها عن الأطيان العلو وهذه المجهود معروفة في الأرض وفي دفاتر المساحة السنوية



الثاني - المواطى وتسمى المريس أو الرمالى أو الزبلاوى أو الطمبة وهى  
الاطيان التى لاتزرع الا مقائى ويبدأ بالمساحة فيها من أوائل شهر مايو

٩ - مساحة أطيان الجزائر تعتبر من مجلة اختصاصات لجان المساحة  
السنتوية التى سياقى بيان كيفية تأليفها بالمادة ٣٩ من هذه اللائحة هذا  
مالم تطرأ بواعث مهمة لتعيين لجان مخصوصة لمساحتها

١٠ - قيد مساحة أطيان الجزائر بالغيط يكون فى دفتر بسيط يصرف من  
المديرية بصفة مسوتة يعرف عند المساحين بقصير الغيط محتوم على كل ورقة  
منه بجتم المديرية تدرج به عملية كل يوم على حدة يرجع اليه عند طروء اشتباه  
أو وجود عوارض محو أو اثبات فى دفتر المساحة وهذا الدفتر يكون من شكل  
الدفتر المنصوص عنه بالمادة ٤٦ وتنقل هذه المساحة سرفيا أولا بأول فى الاستمارة  
نمرة ٣١ اسما اسما قطعة قطعة بتمرة سلسلة مع وصف حدود كل قبالة ووصف  
حدود أطيان أول اسم من كل قبالة وأطيان الحكومة تدرج كل اسم أحد المولدين  
واذا كانت مؤجرة يذكر اسم المستأجر وفى نهاية كل يوم يوقع من أعضاء اللجنة  
على كية العمل

١١ - ممنوع قطعيا لإحداث أى شئ فى قيد المساحة كالكشط أو التصليح  
واذا طرأ غلط فى الكتابة فيسطب بخط خفيف يبقى معه الأصل ظاهرا ويوضع  
التصحيح فوقه ظاهرا أيضا

١٢ - كل ما يسلم من الدفاتر المحتومة المخصصة لدفتر القصير أو الاستمارات  
نمرة ٣١ المحتومة المخصصة لقيد المساحة نهائيا يجب قيدها على عهدة المساح  
فى مجل يخص لقيد ما يصرف من أوراق المساحة المحتومة ومما فيه يحاسب  
كل مساح على ما يقدم منها للمديرية ويطلب بما عساه أن يتأخر طرفه وذلك  
لكى لا يمكن من استعمال شئ من هذه الاوراق فى استبدال أوراق أصلية  
لأى غرض كان

١٣ - إذا كان يخشى من اختفاء الحدود الفاصلة بين المرتفعات والمواطئ بسبب رمال الجزائر يلزم في هذه الحالة وضع علامات من خشب أو حديد على نهاية الاطيان التي أدرجت في مساحة الاطيان المرتفعة ليكون ماوراؤها لناحية الماء هو بداية أطيان المواطئ اللازم مساحتها فيما بعد وتلك العلامات يلزم اثبات موقعها في محضر تتوضح به المسافة بين موضعها وبين أقرب نقطة ثابتة وهذا المحضر يرسل الى لجنة مساحة المواطئ

وعدا ذلك يتعين على لجان المساحة ملاحظة الحدود الفاصلة بين الأراضي العلق وأرض مرتفعات الجزائر المشار اليها بالفقرة ٢ من المادة ٨ من هذه اللائحة وإذا تبين لها في وقت المساحة في أية سنة ان جزءا من المرتفعات دخل فعلا في أرض العلق فعلى اللجنة أن تقدر بالمساحة الأرض الواجب تنزيلها من زمام الجزيرة وأسماء أربابها وتعمل محضرا بذلك وترفعه مع دفتر المساحة وبناء عليه تستبعد المديرية هذا المقدار من زمام الجزائر في السنة التالية

١٤ - كلما انتهت اللجنة من مساحة أى جزيرة ترسل أوراقها في الحال الى المركز في ظرف محتوم بالشعب الاحمر بعد التأشير عنها بالسجل غمرة ٨ المنصوص عنه بالمادتين ٣٨ و ٤٢ والمركز يرسلها للدورية أيضا في الحال

١٥ - يؤشر المدير أو الوكيل على أطيان ١٠ بالمائة من المولين المدرجة أسمائهم بالدفتر لتعمل عليها العبادة بصفة جشنى ويراعى في ذلك :

(١) ان الأشخاص الذين أطيانهم مكوّنة من جملة قطع في القبالة الواحدة يجب أن يؤشر على كل القطع المكوّنة لأطيان شخص واحد لاعلى بعض قطع منها (ب) يجب بنوع أخص أن ينتخب للجشنى الاطيان التى يكون قيدها محفوفة بشئ من مجالب الشبهة كالكتش أو التصلب أو نحوهما أو ما يكون طرأ عليه تصحيح وعلى أثر هذه التأشيرات يرسل دفتر المساحة في ظرف محتوم أيضا من المديرية الى مأمور لجنة الجشنى

١٦ - لجنة الجشنى تتألف كما سيذكر بعد بالمادة (٦٨)

١٧ - إذا ثبت من اجراء الجشنى صحة العمل الابتدائى يؤثر بذلك على التقدير ويعد الى المديرية فى طرق محتوم وهى فى الحال تدعو صراف البلدة لتسوية المساحة على الجدول استمارة نمرة ٢٢ بالنسبة للاطيان المرتفعة وعلى الجدول نمرة ٢٤ بالنسبة للواطئ واجالى عمومى للنوعين على الجدول استمارة نمرة ٧٨ ويعرض للمالية طلب التصديق على رفع المال عما يوجد مفقودا بأكل البحر أو فسادا بالرمال وربط المال على ما يوجد صالحا من تالف الرمال وربط الايجار على ما يوجد زائدا فى مقدار المؤجر من اطيان الحكومة عن المربوط بالكوتنراق ومضى تصرح من المالية بالاعتماد بتنفيذ ذلك فى الحال بدفاتر المديرية ويعطى للصراف لتنفيذه أيضا بحسابات الممولين فى الجزيرة والأوراد ويلزم فى ذلك اثبات تاريخ التنفيذ فى ذات الأوراد لأجل تحديد مدة التمانية أيام الجائز للمول الاستئناف فيها كما سأتى بيانه فى المادة (٢٨) ومن المعلوم أن رد المال على ما يصلح يكون بضريرته الأصلية ماعدا المستثنى بالمادتين (٢٦ و ٣٠)

١٨ - وإذا ثبت من اجراء الجشنى وجود فرق أكثر من نسبة ٣ فى المائة المسحوحة فلجنة الجشنى بواسطة مأمور المركز تدعو لجنة المساحة الابتدائية فى الحال لمراجعة العمل بوجودها بحيث يتم اجراء ذلك فى ظرف ثلاثة أيام وافقاعها ومعرفة الأسباب وتبلغها للدورية وهى تأمر بمعاونة مساحة الجزيرة كلها اذا رأت لزوما لذلك وتعرض المسألة على المالية بعللاوة مأتراه فى شأن عمال اللجنة الابتدائية

١٩ - الجزيرة التى لم يكن طرأ تغيير على اطيانها كلها أو بعض قبالات منها لاجابة لاجراء المساحة على مالم يطرأ عليه تغيير فيها ويعمل التقرير اللازم بذلك من اللجنة غير انه يجب عليها معاينة ماعساه أن يوجد بها من الاطيان الأبوار للتحقق من بقائها على حالتها وعمل المحضر الدال على حالتها وتبلغه للدورية التى يجب عليها تحويل التقرير على حضرة وكيل المديرية ليذهب بنفسه الى الجزيرة فى الحال ويراجع الحقيقة ويقرر ما يراه من لزوم أو عدم لزوم اجراء المساحة على الجزيرة وبين الأسباب

٢٠ - وجود بعض أطيان في أى جزيرة معفاة من المال بالكلية لكونها موقوفة على خيرات لا يترتب عليه اغفالها من المساحة السنوية لأن أداء المال شئ والمساواة في المعاملة بالتعويض عما يفقد بأكل البحر شئ آخر فلا بد اذا من درجتها بالمساحة بحسب حالتها والتأثير عنها بأنها معفاة من المال

٢١ - مساحة المواطئ تتبع فيها القواعد الآتية وهى :

(أ) القطعة المتصلة بأطيان أحد الممولين تقيد باسمه

(ب) القطعة الغير المتصلة بأطيان أحد الممولين تقيد باسم الممول الواقعة تجاه أطيانه اذا كان مندرجا باسمه شئ من الفساد للمواطئ لغاية السنة السابقة

(ت) اذا لم يكن للمول الكائنة القطعة تجاه أطيانه شئ من الفساد للمواطئ لغاية السنة السابقة تقيد القطعة باسم واضع اليد اذا كانت له أطيان فساد للمواطئ لغاية السنة السابقة

(ث) اذا لم يكن للمول ولا لواضع اليد أطيان فساد مقيدة باسمه لغاية السنة السابقة فتقيد القطعة باسم الحكومة

٢٢ - تعمل المساحة على الاطيان الجديدة (طرح البحر) في ذات وقت مساحة المواطئ ولكن بصفة اجمالية بغير التفات لمقررات وضع اليد ويعمل عنها تقرير يرفقه به رسم نظرى مضبوط للدلالة على موقعه واثبات اتصاله أو انفصاله عن أطيان البلد أى توفر أو عدم توفر شروط اللائحة في جواز التعويض منه عن أكل البحر ويقدم مع دفتر المساحة للديرية

٢٣ - الاطيان التى توجد منزوعة في الجزائر من اطيان الحكومة من الغير المؤجر يقدر ايجارها بمعرفة اللجنة ويجرى تحصيله وتسليمه للصراف في الحال لقيدته بأصول حسابات الممولين باذن من رئيس اللجنة على كشف بيان المقررات اجمعا اسمها وهذا الكشف يرسل مع دفتر المساحة للديرية بعد التأشير عليه من الصراف بالاضافة والتحصيل

٣٤ - عند انعام المراجعة بالمديرية اذا كان مقدار الاطيان طرح البحر أقل من ٢٠ في المائة من مقدار أكل البحر فيسفر تأجيرها على نمة الحكومة الى أن يكمل تكون مقدار مساو لهذه النسبة أو زائد عنها وعندها يجوز طلب اعطائها تعويضاً عن أكل البحر اذا كانت متصلة بأطيان البلد المستحقة للتعويض

٣٥ - في حالة توفر شروط اعطاء الاطيان طرح البحر أو جزء منها بدلا من أكل البحر يعمل بمعرفة قسم أول قلم إرادات المديرية حناب التوزيع النسبي ويكتب جدول عن ذلك يتولاه ثلاث خانات بيضاء احداها لقيمة المال والثانية لقيمة الضريبة والثالثة لاسم القبالة وبعد الثقة من صحته بالمراجعة بين ما في استمارة نمرة ٧٨ وما طرأ من تغييرات الملكية يعرض للمالية طلب التصديق على تسليم الاطيان للتحقق وربط المال من ابتداء السنة التي تعين للاضافة ولا بد من مراعاة ما يكون مؤجرا من الاطيان المشروع اعطاؤها لمدة لم تنته وذلك بالاتفاق مع المستأجرين على فسخ الايجار أو مع أصحاب التعويض بأن يحلوا محل الحكومة في الاطيان من جهة الايجار متى تصدق على ذلك تنتدب المديرية من تعتمد عليه للذهاب الى البلد وتسليم الاطيان بمراعاة الأقرب فالأقرب والتأشير في خانة أسماء القبالات أمام اسم كل شخص باسم القبالة التي عطي له نصيبه فيها ويعمل محضر بالتسليم يوقع عليه من العملة والمشايخ والدليل والصراف بعد التوقيع أيضا من كل من للمولين قرين اسمه ويرسل للمديرية

٣٦ - على المديرية أن تعمل حساب المال اللازم اضافته على أسماء الأشخاص الذين تسلمت اليهم الاطيان من ابتداء السنة التي نص عنها بأمر المالية وتقدير المال يكون باعتبار ضرائب القبالات التي فيها الاطيان ولو كانت أكثر أو أقل من ضرائب الاطيان الأصلية التي أكلها البحر وعلى ذلك يصدر قرار الاضافة ويعلن للصراف ويطلب اثباته بأوراد المولين في ظرف الاسبوع التالي لتاريخ القرار وإيضاح تاريخ التنفيذ بكل ورد ويطلب اقرار منه ومن العملة بحصول التنفيذ

٢٧ - الزيادات التي تعتبر من حقوق الحكومة في وضع يد الأفراد بأطيان الجزائر إذا كان مقداره ما وجد منها في أطيان أى شخص أقل من فدان فتبقى تحت يده بأبحار قيمته مثل قيمة الضريبة ولكن إذا بلغت فداناً أو زادت عن ذلك فتدخل في جلة ما يعرض للتأجير بالمزاد

٢٨ - يجوز قبول شكوى من يطلب استئناف عمل المساحة الابتدائية فيما يختص بأطيانه على الشروط الآتية وهي :

(١) ان تقديم الشكوى يكون للديريات قبل مضي الثمانية أيام التالية لتاريخ التنفيذ بالورد ويسقط الحق في تقديم الشكوى بعد هذه المدة  
(ب) أن يستد على سبيل الأمانة قيمة أموال الاطيان المشكو منها لغاية الشهر الذي قدم فيه طلب الاستئناف .

(ت) أن يستد علاوة على ذلك مبلغاً على سبيل الأمانة قيمته أربعون قرشاً عن كل من الأيام التي تستأجرها إعادة التحقيق ويجب أن لا تحددها المديرية بأقل من ثلاثة أيام ولا يكون التأمين أقل من مائة وعشرين قرشاً في مقابل نفقات مندوبي التحقيق

(ث) نصير الأمانة من حقوق الحكومة إذا ظهر فساد الشكوى والعكس بالعكس

٢٩ - أكل البحر والتالف بالرمال الفساد من أطيان الجزائر يكفي لحصره فيه في الجدول السنوي استمارة نمرة ٧٨ وهذه الجداول يجمع المختص منها بكل مركز في كل سنة ويجبك بشكل مجلد ويعتق بحفظها بغاية الصيانة ويلزم على المديرية مراعاة اثبات تغيرات الملكية في أكل البحر والفساد أوّل بأول في الجداول استمارة نمرة ٧٨ بحسب العقود التي ترد لها أو غيرها من أسباب التغيرات

٣٠ - أطيان شركة الجزائر يعاين منها سنوياً المربوط بضرائب مؤقتة على محاضر من استمارة نمرة ٦ ويقدر لها ما تستحقه من الضرائب الى أن يتم صلاحها واستحقاقها لوضع الضريبة النهائية

## الفصل الثالث

في قبول وتسجيل الشكاوى الخاصة بالأطيان الثالثة

٣١ - يقدم أصحاب الشأن شكاوهم إلى المديريات التابعة للأطيان لدائرة اختصاصها من جهة الأطيان الثالثة فيما عدا الجزائر بالكيفية الآتية وهي (المادة الأولى والثانية من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(١) تكتب الطلبات على ورقة تمغة (المادة الثالثة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(ب) طلبات الأطيان الثالثة من أطيان الخاصة الخديوية هي وحدها التي يجوز قبولها على ورقة عادة (منشور ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٩٣)

(ت) تشمل طلبات تحقيق الأطيان الثالثة على اسم ولقب المالك ومحل إقامته - مقدار التالف - السنة الواقعة فيها الاتلاف - الخوض أو القبالة ان أمكن (المادة الثالثة من اللائحة المصدق عليها من مجلس النظار في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٣٢ - قبول طلبات الأطيان الثالثة ومراجعة أجزائها وحساباتها هو من اختصاص قسم أول قلم الإيرادات بكل مديرية (منشور ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ومنشور أول مارس سنة ١٩٠٤)

٣٣ - الطلبات على وجه العموم تقيد في مجل خصوصي (الفقرة الثانية من المادة الأولى من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) ومن ابتداء سنة ١٨٩٦ قد وضع لذلك مجل منتظم استمارة نمرة ٢٧ (منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥) وبه أعدت صحيفة مستقلة لكل بلد - وبه تدرج بلاد كل مركز في صفحات متعاقبة وفي نهايتها صحيفة لمجموع المركز وصحيفة أخرى لمجموع المديرية

٣٤ - بعد قيد كل طلب بالسجل المذكور قبل تفرقه به نتيجة من استمارة  
نمرة ٢٨ يلخص بها مضمون الطلب ويوقع عليه الكاتب المسؤول ( منشور  
١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥ ) ويحتم على كل ورقة منها بختم المديرية ( المادة ١١  
من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

٣٥ - اذا كانت التوضيحات التي اشتمل عليها الطلب غير وافية بكل  
ما يلزم العلم به مبدئياً مما هو مقرر توضيحه باستمارة نمرة ٢٨ فعلى المديرية تكليف  
الصراف باستيفائها وتبليغها للمديرية في ظرف خمسة أيام من تاريخ ما يكتب اليه  
(الفقرة الرابعة من منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٣١)

٣٦ - طلبات تحقيق الاطيان الثالثة بكل بلد يضم بعضها الى بعض  
ويضم اليها أوراق وكشوف المعاينات السنوية عن التوالف المرفوعة باموالها  
المقرر معاينتها سنوياً كالتالف من تهاليل الرمال والمقاطع وكذلك استمارة نمرة ٦  
الشملة على الاطيان المربوطة بضرائب مؤقتة لمدة معينة انتهت واستحققت  
معاودة المعاينة وكشوف الأراضي المرخص بغرسها غابات وأشجار للمعاينة  
ما يكون قد زرع بها من الغابات والاحراش أقل أو أكثر من الحصة الافدنة التي  
يتوقف على اتمام زراعتها معاملة الاطيان من جهة الضريبة باحكام ذكرينو  
٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ واثبت عدم زراعة أصناف أخرى بالأرض وعدا ذلك  
كشوف اطيان الميرى المؤجرة وغير المؤجرة وغيرها مما يلزم تحقيقه بالمساحة  
أو بالمعاينة في كل سنة (الفقرة الثالثة من منشور المالية الصادر في ٢٠ أكتوبر  
سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

٣٧ - في أول يناير من كل سنة تكتب حافظة تحت مسؤولية رئيس قلم  
الارادات ورئيس قسم أول قلم الارادات عن أوراق المساحات والمعاينات المختصة  
بكل بلد (الفقرة الخامسة من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٥٦)

٣٨ - في الوقت ذاته تشرع المديرية في تعيين اللجان للمساحة والمعاينة  
وتحديد دائرة اختصاص كل لجنة وفيد صور جواقظ أوراق السداد الداخلة



في دائرة اختصاص كل لجنة بسجل مخصوص بالمديرية يعرف بتمرة ٨ تخصص به صيغتان لأعمال كل لجنة ابتدائية اليمنى منها لقيد المسائل المحولة عليها بلدا بلدا نوعا نوعا ويترك بها ثلاثة أسطر بيضاء بعد قيد أوراق كل بلد ذلك لقيد ماعساه أن يتحول عليها من الأعمال المستجدة - والبسرى للتأشير عما يتم في كل مسألة ويخصص لكل لجنة جشني صحيفة مستقلة بذات الطريقة المار ذكرها (الفقرة الثانية من منشور ٧ يناير سنة ١٨٩٦ غرة ١٣٧ والثالثة من منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢٠١) وتخصص صحيفة لاجالي كل مركز

## الفصل الرابع

### تأليف اللجان الابتدائية واختصاصاتها وإجراءات التحقيق

٣٩ كل لجنة ابتدائية تتألف من أحد المعاونين بصفة رئيس (الفقرة الثانية من منشور غرة ٢٥٦) ومعه واحد مساح واثنان قضاة وكل بلد نحل فيها اللجنة يطلب من عمدتها انتداب اثنين من مشايخها للانضمام الى اللجنة ممن لا يكون لهم شأن في الاطيان المشروع تحقيقها ومساحتها وذلك كله فيما عدا ما يخص بالاراضي المزروعة ملكيتها للنافع العمومية (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ غرة ١٢٠)

٤٠ - في مسائل تقدير أثمان الاراضي المأخوذة للنافع العمومية ينتدب مع اللجنة أربعة مشايخ اثنان منهم من البلد ذاتها والاثنان الآخرا ينتدبهما مأمور المركز من أقرب بلد للبلد الجاري بها العمل (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ غرة ١٢٠)

٤١ - تختص بلجان المساحات والمعاينات السنوية الاعتيادية علاوة على تحقيق ومساحة ومعاينة التوالف والاراضي المرخص بزراعتها غابات وأحراش بمساحة أطيان الميرى المؤجرة ومعاينة أطيان الميرى غير المؤجرة وأراضي المنافع

العمومية لضبط ونقاس ماعساه أن يوجد منزعا مما هو غير مؤخر وتقدير إيجاره على مزارعيه وعدم مساحة شئ من ذلك بأسماء الهد والمشايج اذا كان زارعوه هم أشخاص آخرون غير أن البلاد التي تكون زراعتها السنوية كثيرة هذه تحول معاينة أطيان الميرى فيها على لجان الاملاك لتمكن من اجراء المعاينة وحصر المتزرع الغير مؤخر قبل زوال آثار الزراعة . أما لجان المساحة التابعة لمراقبة الاملاك فتختص (١) بعمل المساحة على الاطيان المطلوب شرائها والبرك المطلوب ردمها وامتلاكها (٢) تسليم ما يباع من أملاك الحكومة وتجميع ماعساه أن يكون قد طرأ من الغلط في وصف الحدود (٣) تحقيق تعديلات الافراد على أملاك الحكومة (٤) اجراء المباحث التي يستلزمها الدفاع عن صوالح الحكومة في القضايا التي بين الأفراد والحكومة (٥) عمل المباحث على الاطيان التي تؤخذ للحكومة بالمرأذ الجبرى من ملك الافراد تسديدا للأموال (٦) عمل المباحث والمساحات على ما يؤخذ من ملك الافراد لانشاء الجبانات وللدبر تعديل ذلك عند الضرورة (منشور ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٧٨)

٤٣ - يفتح بالمركز سجل آخر غمرة ٨ لضبط حركة أعمال لجان المساحة الابتدائية تخصص به صحيفة لكل لجنة ويخصص به صحيفة لحصر اجمالى العمل بالمركز

٤٤ - يسلم للأمور الى معاون اللجنة أيضا دفتر يومية يخص به نصف صحيفة لكل يوم يقيس فيها أسماء الأشخاص الذين حضروا وقت المعاينة وساعات العمل والزمام التي جرت مساحته ومعاينته وأى شئ حصل مما يهم ذكره . وإذا استبدل معاون بغيره يجب عليه استلام اليومية والأوامر من معاون السلف . وفي نهاية العمل تسلم هذه اليوميات لمكاتب الذى يأمره مأمور المركز بذلك وهذه اليوميات هى سنوية . ويجب استعمالها في قيد أعمال كل لجنة معاينة أو مساحة أطيان في الأوقات الاعتيادية وغير الاعتيادية (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ غمرة ٤٠٨)

ويؤشر مقياسو المالية ومأمورو المراكز ومن شأنهم التفتيش على هذه اليوميات كلما تفقدوا أعمال أي لجنة (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٠٨)

٤٤ - المقاس يعمل على الدوام بجنزير حديد طوله خمس قصبات وله عشر شوك حديد أيضا ويمنوع قطعيا معاودة استعمال المقياس المعروف بالقصبة في أي عمل كان بعد أن أبطل من ابتداء سنة ١٨٩٩ وذلك لعدالة المقاس بالجنزير عنه بالقصبة (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٥)

٤٥ - مفروض على معاون اللجنة أن يراجع الجنزير يوميا وذلك بمعاينة أي قياسه على الشريط الصلب المختص لذلك ليتأكد من أنه لم يطرأ عليه خلل بزيادة أو نقص في طوله المحدد وأن يؤشر بذلك في رأس دفتر الغيط بعملية كل يوم (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

وعلى مقياس المالية بكل مديرية مراجعة الجنازير كلها على الشريط الصلب في العشرة أيام الأخيرة من شهر ديسمبر وإخطار المالية بما يدل على اجراء ذلك فعلا قبل آخر ديسمبر

٤٦ - مفروض على كل مساح أن يكون معه دفتر غيط يرسم به شكل كل قطعة أرض عمت عليها مساحة وتقاطيعها في المقاس ومقدار طول كل ضلع من أضلاع كل جزء من الاجزاء التي قسمت اليها القطعة في المساحة وهذا الدقتر هو غير الدقتر المنصوص عنه بالمادة ١٠ بالنسبة للجزائر (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٥) ويسلم الدقتر المذكور بالمديرية في نهاية أعمال المساحة السنوية

٤٧ - لجان المساحة الابتدائية هي تحت أوامر مأموري المراكز مباشرة وهؤلاء المأمورون مسئولون عن مراقبة أعمالهم وتصرفاتهم ومن الواجب عليهم تعيين النطة الواجب على اللجنة اتباعها والتفتيش عليهم على الأقل مرة في كل شهر في ذات أماكن شغلهم وعرض ملحوظاتهم عنها للمديرية قبل يوم ٢٥ من كل شهر (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ نمرة ٤٠٨).

٤٨ - تستغل اللجان بالاستمرار (بغير انقطاع في أيام الجمعة) من صباح اليوم الثالث لغاية غروب اليوم الثامن والعشرين أما المدة من صباح ٢٩ لغاية يوم ٢ من الشهر التالي فهي مساحتها ما لم تصدر أوامر خصوصية تخالف ذلك (الفقرة ٤ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ غرة ٢٥٦)

٤٩ - عدا أيام المساحة المذكورة بالمادة السابقة غير مريض لأحد من عمال اللجان بالانقطاع عن العمل إلا بذن رسمي وكل مخالفة لهذه القواعد تستوجب مثل الجزاء الذي يجازى به العامل الذي ينقطع عن وظيفته بغير إذن (الفقرة ٥ من منشور غرة ٢٥٦)

٥٠ - المساحون وعمالو المساحة غير مصرح لهم بممارسة أعمال بصفة آل خبرة أو أعمال أخرى خارجية طالما كانوا مستخدمين بالحكومة

٥١ - اللجنة غير مريض لها أن تبرح بلدا إلا اذا كانت كل أعمالها فيها قد تمت ذلك لكي لا تعود إليها مرة أخرى (الفقرة ٧ من منشور غرة ٢٥٦)

٥٢ - الأيام التي فيها لا يستغل المساح بأعمال المساحات يجب عليه الحضور فيها بديوان المركز في الأوقات المحددة للعمل لمساعدة الكتاب في الأعمال الكتابية التي يعينها للأمور (منشور ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ غرة ٢٥٥)

٥٣ - يجب على اللجان دعوة أرباب الشأن بواسطة العمدة قبل ميعاد الشروع في العمل بعشرة أيام ليحضروا في وقت المساحة والمعاينة وتذكر هذه الدعوة في محضر عمل اللجنة ولكن لا يترتب على عدم حضورهم تأخير أو توقيف العمل (المادة ١٨ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) (الفقرة ١١ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨) ولا يفوت اللجان ملاحظة عدم التعويل على اعتبار أحد نائبا عن غيره من أصحاب الأطباء وجازأله التوقيع على المحضر بالنيابة عنه إلا اذا كان ذلك متبوتا بوثائق كافية

٥٤ - مساحة وتحقق التوافق على اختلاف أنواعها تكون على النتيجة استمارة غرة ٢٨ الصادر عنها منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥ غرة ١٣١ وبقية

أنواع المساحات تعمل على قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ وكل ما تسلّم للمساحين من هذه الاستمارات يجب أن يكون محتوماً بختم المديرية على الزاوية اليمنى العليا من كل ورقة والكتابة بها تكون خالية من كل كسّط أو لحس أو تصليح وتقيد جميعها على عهد المساحين وبطالون بها بالكيفية المقررة بالمادة (١٢) المادة ١١ من لأئحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩

٥٥ - مفروض على معاون كل لجنة أن يرسل للأمور المركز في صباح كل يوم مع دفتر الاحوال كشفاً عن أعمال اللجنة في اليوم الماضي . غير أن البلاد البعيدة جداً عن مقر المركز وعن نقط البوليس هذه يجوز للأمور المركز التصريح للجنة بتقديم كشف عن أعمالها لغاية اليوم العاشر وآخر لغاية اليوم العشرين وآخر لغاية آخر الشهر ويؤشر عن ذلك بالسجل نمرة ٨ أما الكشف فتكون بالرسم الآتي (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

أعمال لجنة المساحة مأمورية ————— والمساح بمركز —————  
في يوم ————— شهر ————— سنة ١٩ بناحية —————

أنواع الاطيان التي جرت عليها المساحة				أراضي حرة فحصها بالمعاينة فقط	أراضي عملت عليها المساحة وأحوال أخرى	ملحوظات
متر	فدنة	متر	فدنة			
(١) طلبات قوافل المنطقة على ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ٨٨٩						
(٢) أطيان منطقة على ذكر يتو أول مارس سنة ٨٩٤						
(٣) أطيان المبرى المؤجرة وغير المؤجرة .....						
(٤) جزائر وأفراع أخرى .....						
الجملة						

٥٦ - الكشف اليومية التي يقلمها معاون كل لجنة للمركز تدرج بالمركز في كشف كالآتي (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

مركز لجنة ماغورية المعادن ومعدن المساح

الاسم	أسماء المسلمين	مؤلف التحقيق على مقتضى دكر رقم ١٧ و٢٠٣٢٠ سنة ١٣٨٩ هـ		المساحة المبررة بالثبوت		منازل وأراضي أخرى		الجهة المبررة		على تلك المنطقة وأسماء المالكين
		مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	
١	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٢	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٣	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٤	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٥	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٦	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٧	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٨	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
٩	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين
١٠	أحمد	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	مست	على تلك المنطقة وأسماء المالكين

٥٧ - في آخر كل شهر يقفل الكشف المذكور بالمادة السابقة ويجمع ويراجع ويوقع عليه مأمور المركز ويرسل للمديرية في أول يوم من الشهر التالي والأيام الخالية من العمل تعتبر اللجنة فيها معطلة عن العمل (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١)

٥٨ - تجمع المديرية كشوف المراكز وتكتب منها كشفا ترسله للمالية في ظرف الخمسة أيام الأولى من الشهر التالي والكشف المذكور يكون بالرسم الآتي (منشور ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢٠١) .







٥٩ - يعمل رسم نظري عن كل قطعة من الاطيان التي يجري مقامها أو معاينتها « ما عدا أطيان الجزائر » وهذا الرسم يعمل معاون اللجنة ملقونا بالألوان الرموز بها لكل نوع من الارض وبالاخص كل جزء منها مربوط عليه ضريبة مؤقتة مختلفة عن ضريبة جزء آخر بالحوض ذاته ويشتمل الرسم على (١) شكل القطعة (٢) اتجاهها الجرى والقبلي (٣) اطوال الاضلاع (٤) أسماء المجاورين من كل جهة (٥) موقع القطعة بالنسبة لأقرب ترعة أو نقطة ثابتة (منشور ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢١٣) على أنه لا حاجة لعمل هذا الرسم اذا كانت كل الاطيان المدرجة باستمارة نمرة ٦ تقرر ربطها بالضريبة النهائية باقرار صاحبها ثم يتختم على معاون اللجنة ايضاح نمرة القطعة في الاستمارة اذا كان لم يسبق ايضاحها بمعرفة المديرية

٦٠ - يكون مسؤولا العامل الذي يقبل بالمديرية أوراق أى مسألة مجردة من الرسم النظري (منشور ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٢١٣)

٦١ - الرسم النظري المطلوب عن معاينة الاطيان الثالثة المرفوعة أموالها من قبل التي استحققت المعاينة والاطيان المربوطة بضرائب مؤقتة التي استحققت المعاينة أيضا هذا يجب أن يعمل بالقسم المخصص للرسومات بالصحيفة الاولى من المذكرة استمارة نمرة ٦ (منشور ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٥٢)

أما الاطيان المتقدم عنها طلبات لتحقيق اتلافها فالرسم النظري المطلوب عنها يعمل على القسم المخصص لتلك في الصحيفة الرابعة من استمارة نمرة ٢٨ (الفقرة ١٢ من منشور ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

٦٢ - يتعين على اللجان عند الشروع في معاينة أو مساحة أى أطيان الاهتمام بغاية الامكان لاثبات صحة كون الاطيان التي حصل وقوفهم عليها هي أطيان ذات الشخص أو القبالة أو الحوض المراد معاينتها دون غيرها وانها في ذات الحدود التي حصل اوشادهم اليها وأن تستعين على ذلك بطلب واستلام ومراجعة ما عساه أن يوجد لتلك الاطيان بالمديرية من قائمة مساحة أصلية

أو خارطة أو رسم وتكون اللجنة مسئولة عن صيانة تلك المستندات الاصلية من طرء أى خلل (منشور ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٧ غرة ٢٣٣).

والاطيان الثالثة التى لا توجد على حالة من الاحوال المنصوص عنها بذكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يجوز معاملتها بربط نصف ضريبة عليها لمدة سنتين بحسب قرار اللجنة المالية الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ وذلك بعد تصديق نظارة المالية (منشور ٢٤ يوليو سنة ١٨٩٢ غرة ٦).

٦٣ - فى نهاية كل يوم يقفل العمل باستمارة غرة ٢٨ أو باستمارة غرة ٣١ الجارى القيد بها بحسب نوع العمل أو اذا كان باستمارة غرة ٦ فيكتب اسم وتاريخ اليوم ويختتم على آخر القيد من أعضاء اللجنة والحاضرين من ذوى الشأن وفى اليوم التالى (فيما يخص باستمارتى ٢٨ و ٣١) يفتح العمل فى يوم جديد عقب اليوم الماضى وهكذا بالتعاقب الى أن يتم العمل وحينئذ يقفل الدفتر ويوقع عليه من الجميع (المادة ١١ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩).

٦٤ - كلما انتهى العمل من بلد تعمل حافظة عن أوراقها واستماراتها ومستنداتها ومحاضرها وتوضع تلك الاوراق فى ظرف ويختتم عليه بالشمع الأحمر ويرسل بخطاب مرفق بالحافطة للأمور المركز وهو بالحال يأمر بالتأشير على السجل بما انتهى من العمل حسب ما اشتملت عليه الحافظة ويرسل الظروف محتوما كأصله الى المديرية بالبوسنة الموصى عليها أو بيد ساع ومع ذلك يجب عليه أن يراقب الاطلاع بنفسه على الايصال إما من البوسنة أو من المديرية (المادة ١٣ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩).

٦٥ - عند وصول الاوراق للمديرية تفتح التلغراف على يد المدير أو وكيل المديرية أو الباشكاتب ومتى وجدت خالية من كل شبهة يؤثر عليها بذلك أما اذا وجد بها شئ يؤدى الى الشبهة فيعمل محضر بذلك وتتخذ المديرية اللازم لمجازاة المسؤولين (المادة ١٤ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩).

٦٦ - كل محضر معاينة يوجد غير منطبق على الواضع وكل نقص يوجد في العمل ويدعو الحال لاعادة الأوراق من المديرية الى لجنة المساحة لهذه الاسباب يجازى لاجله معاون والمساح في المرة الاولى بالانذار وإذا تكررت هذه الحالة فتتوقع عليهما الجزأت التي يراها المدير (الفقرة ٢ من منشور ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ عمرة ٢٥٦)

٦٧ - كل ما يتقدم من طلبات تحقيق الاطيان التالفة في مديريات بحري ومديرية القوم لغاية مايو ومديريات قبلي لغاية فبراير يحول على اللجان لتحقيقه أما ما يقدم بعد ذلك فيؤجل للسنة التالية ويعلن أصحابه كتابة باعلانات ترسل بالبوستة الموصى عليها بما يدل على حصول تأجيل تحقيقه للسنة التالية الا اذا كان عدد الطلبات المقدمة من بلد واحدة بلغ عشرة أو أكثر فله يجوز تحقيقها في السنة ذاتها ولو بتعيين لجنة مخصوصة لذلك (منشور ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ عمرة ١٧١)

## الفصل الخامس

### تأليف لجنة الجشني واختصاصاتها

٦٨ - تؤلف لجنة الجشني من معاون يفضل أن يكون من درجة أرفق من درجات معاوني اللجان الابتدائية ومن ركاب العيادة المؤلف من عياد المساحة واثنين قصابية

أما اذا اقتضت كثرة العمل أحيانا انتداب أكثر من لجنة واحدة للجشني حالة كون العياد واحد فينتدب للجنة أو اللجان الأخرى للجشني من المساحين الاوثق اعتمادا وخبرة وتكمل هيئة لجنة الجشني بأن ينضم اليها عمدة البلد التي يشتغل به وعمدة بلد أخرى ينتدبها مأمور المركز من عهد البلاد الاقرب الى بلد العمل (منشور ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٥ عمرة ١٢٥)

٦٩ - تختص بلان الجشني بالأعمال الآتية وهي  
(١) فيما يختص بطلبات تحقيق الاطيان التالفة يراجع عمل اللجان الابتدائية كله في طلب واحد أي مسألة واحدة تتبناها المديرية من عشر مسائل

من أعمال كل لجنة (منشور ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٥ غرة ١٢٦ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٥ غرة ١٤٨ ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ غرة ٣٥٩) ويتعين عليها ابداء رأيها من جهة صحة الرسم النظري (منشور ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢١٣)

(ب) البلد التي يعمل بها الجشني في المسألة المتخبة من عشر مسائل من الاطيان الثالثة يعمل بها جشني أيضا على بقية أعمال اللجنة بالبلد ذاتها عن مسألة واحدة من كل نوع من بقية الانواع وإذا اشتمل النوع الواحد على أكثر من عشرة أسماء فالجشني يعمل على اسم واحد من كل عشرة أسماء (منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ غرة ٣٣٧ ومنشور ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ غرة ٣٥٩)

(ت) البلد التي لا يوجد بها تحقيقات عن أطيان تالفة يعمل بها الجشني بالعبادة على مسألة واحدة من كل نوع في بلد واحدة من كل خمس بلاد من أعمال كل لجنة ابتدائية (منشور ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ غرة ٣٥٩)

(ث) مراجعة أعمال اللجان الابتدائية بوجه عام في الاستثمارات غرة ٦ المختصة فقط بالتالف المرفوع ماله بسبب تهابل الزمال (منشور ٥ ابريل سنة ١٩٠٢ غرة ٤٧٣) أما ما عدا ذلك من الاستثمارات غرة ٦ فتحول على مفتش المالية كما نص بالمادة ١٠١

(ج) مراجعة أعمال اللجان في تحقيق المفقود بأكل البحر من أطيان العلو بوجه عام (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ غرة ٥٣٤)

(ح) فرز مواقع الاطيان المربوطة بضرائب نهائية التي كانت في وقت تعديل الضرائب تابعة لزام الحياض التسعة جدا وكان المربوط منها بضرائب نهائية قليلا جدا وفرز الاطيان المتصلة بها التي يصح اعتبارها من نوعها وقابلة لتحمل ضريبتها النهائية في الحاضر أو المستقبل وفرز الاطيان التي تختلف عن نوعها (منشور ٥ مارس سنة ١٩٠٤)

(خ) تحقيق مسألة واحدة في كل بلد من مسائل الاطيان المؤجلة بأقل من ضريبة حوضها وتحرير محضر عن حالتها بإيضاح الاسباب المترتب عليها زيادة أو نقص قيمة الايجار (منشور ٢٢ مارس سنة ١٨٩٦ غرة ١٤٦)

٧٠ - تعطى لجنة الجشنى تقرير يومية لقيد عملها به يوميا فى نصف صحيفة بذات الكيفية الواضحة عن يوميات الاجان الابتدائية بالبند (٤٣) من هذه اللائحة (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٠ غرة ٤٠٨)

٧١ - ترسل لجنة الجشنى كشفا الى المديرية فى يوم ١٠ ويوم ٢٠ وآخر يوم من كل شهر يبين ماتم من أعمالها فى كل من العشرة أيام الاولى والثانية والثالثة من كل شهر ومما فى ذلك الكشف وما فى الاوراق ذاتها عند ورودها تؤثر المديرية بالسجل غرة ٨ فى صحيفة لجنة الجشنى عما انتهى من الاعمال وتدرج ذلك بالكشف الذى ترسله للبلدية (منشور ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢٠١)

٧٢ - ترسل لجنة الجشنى أوراق الاعمال للدورية فى ظروف محتومة بالشمع الاحمر (المادة ١٢ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٧٣ - أعمال اللجنة الابتدائية التى من نتيجة الجشانى يظهر سقوط اعتمادها سواء كان لخلل فى المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن ثلاثة فى المائة أو لادخال الغش فى العمل بأى نوع من الأنواع يجب إعادة تحقيقها فى محل الوقعة بمعرفة لجنة الجشنى وبحضور عمال اللجنة التى أقرت العمل الابتدائى وتعمل المحاضر اللازمة مينا فيها كفية لخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية فى الحال لاجراء ما يقتضى عنها والمبادرة أيضا بمحاكمة المسؤولين فيها

٧٤ - فى مأمورية قسمة منسغات البرارى المشار اليها بالفقرة ٦ من المادة ٦٩ تستعجب لجنة الجشنى دفتر مساحة فلك زمام البلد والخرطة وكشف الاطيان التالفة والمربوطة بضرائب مؤقتة اسما اسما فى كل حوض

٧٥ - عند الوقوف على معرفة موقع كل جزء من اطيان الحوض التى عند العمل توجد مربوطة بضرائب نهائية مما كان كذلك عند تعديل الضرائب فيعمل ما سياتى :

(١) اذا كانت تلك الاجزاء مشتقة في كافة اطراف الحوض ومتباعدة تباعدا يمنع من اعتبار شئ منها فصلا أو قسما مستقلا فاللجنة ترك الحوض على حاله غير أنه يعمل رسم نظري يدل على مواقع الاجزاء المربوطة بالضربة النهائية (ب) واذا كانت هذه الاجزاء متقاربة من بعضها فيقسم الحوض أو القسم من الحوض الى أجزاء تكون أطيان كل منها نوعا واحدا بحيث يراعى بقدر الامكان أن يكون كل جزء محدودا بمحدود ثابتة وأن لا يكون كل جزء أقل من خمسين فدانا وأن يكون مشتملا على قطع كاملة من القطع التي اشتملت عليها مساحة فلك الزمام

(ت) تسمى تلك الاجزاء فصولا ويكتب عن كل فصل منها كشف من استمارة غمرة ؛ تعديل الضرائب (على نسختين) ويعمل عليها رسم نظري يدل على موقع الفصل من زمام الحوض الأصلي أو قسم الحوض ويلتفت الى تعيين مواقع الاطيان الثالثة والمربوطة بضرائب مؤقتة قطعة قطعة غمرة غمرة بالاستمارة غمرة ؛

## الفصل السادس

### اختصاصات اقسام الايرادات بالمديريات

٧٦ - عند ورود الاوراق للمديرية من اللجان الابتدائية في نظروف محتومة بالشمع الاجر وفحصها والتحقق من خلوها من شوائب الشبهة كذا كر بالمادة (٦٥) من هذه اللائحة يؤشر عنها في الحال بالسجل غمرة ٨ وأيضاً بالسجل غمرة ٢٧ ثم يعرض على المدير أو في غيابه على وكيل المديرية كشف بيان عشر مسائل من الموجود تحت أخذ الجشنى من أعمال لجنة واحدة فيختار المسألة التي يطلب معاونة تحقيقها بصفة جشنى ويؤشر على أوراقها بذلك وترسل الى لجنة الجشنى وفي الوقت ذاته يؤشر رئيس القسم الاول على أوراق التسع مسائل الأخرى بما يدل على أن الجشنى فيها تابع للمسألة المنتخبة للجشنى « يذكر تعريف كل من اسم صاحبها وتاريخ وغمرة محضر تحقيقها » وهذا التأشير

يكتب في كل مسألة على الجزء الاخير من استمارة نمرة ٢٨ (منشور ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٣١)

٧٧ - اذا لم يبلغ عدد المسائل التي تمت من أعمال أية لجنة عشرة فينتخب للجنسي مسألة واحدة من المسائل الموجودة مهما كان عددها أقل من عشرة

٧٨ - كل خلل يظهر في أعمال المساحة يجب اخطار المالية عنه بالتفصيل الوافي ويطلب رأيها في شأنه

٧٩ - الاطيان البور التي بيعت من الحكومة قبل ١٢ يونيو سنة ١٨٩٥ على شروط مقررة من جهة ربط ضرائب تدريجية عليها لمدة مختلفة بحسب أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية أو المادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ يجوز تحقيق شكاوى اتلافها وكذلك الاطيان الثالثة التي أعيد ربط المال عليها بحسب أحكام المادة الاولى من الامر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٤ وهذا على فرض انه عند البيع لم يتسرع غير الاطيان التي كان من التي لم يكن في قعدة الشاري اصلاحها وزادتها أو أن يكون الاتلاف طارئا عليها بعد البيع وإن بقاء الأرض تالفة ناشئ عن عجز أربابها عن التغلب على أسباب الاتلاف القهرية ولكن يجب بعد عمل التحقيقات الوافية تقديم الأوراق للتالية لأجل أخذ رأي تظاره الاشغال العمومية حتى بعد أخذ اقرارها برفع المال (منشور ١٢ يونيو سنة ١٨٩٥)

٨٠ - الاطيان التي عند المعاينة يتحقق أنها مؤجرة بأقل مما تسحق (راجع الفقرة ٧ من المادة ٦٩) يعرض عنها المراقبة أملاك الميري بإيضاح بداية ونهاية مدة الإيجار (منشور ٢٢ مارس سنة ١٨٩٦)

٨١ - الاطيان الجارية في المعاملة بحسب أحكام المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٤ هذه تعين سنويا (٧ مايو سنة ١٨٩٦ نمرة ١٥٤)



٨٢ - يخصص سجل من استمارة نمرة ٨ مستخدم بكل مديرية لحصر الاطيان التي رفعت أموالها بحسب أحكام المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٨٩٤ بلدا بلدا اسما اسما ويضاف الى هذا السجل ويخصم منه أول بأول كل ما يزيد أو ينقص من هذا النوع

وفي العشرة أيام الأولى من شهر ديسمبر من كل سنة يتحرر كشف عن الباق من تلك الاطيان بالسجل ويرسل الكشف الى مفتش الري التابعة اليه الجهة ويطلب منه الرد قبل آخر ديسمبر عما قدمت له فعلا المنافع العمومية من ضمن تلك الاطيان فهذه يجب أن تربط عليها الضريبة من ابتداء السنة التالية للسنة التي يكتب للمديرية فيها مفتش الري بأن المنافع العمومية قدمت ويذكر بالقرارات مضمون قرار مفتش الري وأما ما يقال بأنه لم تتم به المنافع العمومية فهو الذي فعل عليه المعايير حسبما ذكر بالمادة السابقة (مفطور ١٢ إبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٧)

٨٣ - الاطيان التالفة التي تكسب اجراءات اللجان الابتدائية في تحقيقها صيغة الاعتماد نتيجة أعمال لجان الجشني هذه يجب أن يعرض منها على هندسة المديرية ما سيذكر لأخذ اقرارها عنه (مفطور ١١ أغسطس سنة ١٨٩٦ نمرة ١٧٦)

أولاً - على الاطيان التالفة بالمنافع العمومية مهما كان مقدارها قليلا أو كثيرا

ثانياً - على كل طلب من طلبات التوالف يزيد مقداره عن عشرين قدانا من أي نوع كان أما ما عدا ذلك فيطلب رفع ماله بغير طلب رأى الهندسة

٨٤ - المدة المحددة للجواب من الباشهندسين على مسائل التوالف هي شهران على الأكثر (ما عدا مدة المناوبات في الصيف) وذلك بحسب اتفاق قلادة الاشغال المبلغ التالية بالمكاتب رقم ١٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٨٩٠٤ فكل تأخير يتعدى هذا الميعاد يجب اعتبار المالية جنحة في الحال (مفطور ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٤٠)

٨٥ - حينما تم كل الاجراءات والمقدمات التي بها تصير الاموال المربوطة على الاطيان التالفة مستحقة الرفع يجب مراعاة القواعد الآتية وهي

(أ) اذا كانت الاطيان التالفة جزءاً من مجموع أطيان مربوط المال عليها بقيات مختلفة بحيث لا يمكن بمسندات ثابتة نسبة الجزء التالف الى احدى تلك البقيات فيرفع من كل فئة بنسبة الجزء التالف لأصل مجموع الاطيان ماعدا التالف بالسباخ فإنه يرفع كله من البقيات الواطية (منشور ٤ مايو سنة ١٨٩٣  
مرة ٢٢ و٨٠ أغسطس سنة ١٨٩٣ مرة ٤٣)

(ب) اذا كان طلب تحقيق التالف تقدم في النصف الاول من الشهر فطلب رفع المال عن التالف يكون من أول الشهر الذي فيه تقدم الطلب واذا كان تقدم في النصف الثاني من الشهر فطلب رفع المال يكون من ابتداء الشهر التالي (منشور ١٧ يناير سنة ١٩٠٠ مرة ٣٨٩)

(ت) تقدير قيمة المال اللازم رفعه لا تكون بطريقة تخصيص مجموع المال السنوي على ٣٦٠ أيام السنة واعتبار المستحق الرفع قيمة ما يخص الايام الباقية من السنة التي اولها تاريخ يوم الطلب كما كان جارياً لغاية سنة ١٨٩٩ بل بطريقة تقدير قيمة الاقساط المستحقة التحصيل من أول الشهر الذي فيه تقدم الطلب أو الشهر التالي له على الكيفية التي وضعت بالفقرة السابقة (منشور ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ مرة ٣٧٩)

(ث) اذا كان الشخص المطلوب رفع المال من حسابه قد تجاوزت له الحكومة عن شئ من المال في أثناء المدة المطلوب رفع المال عنها لسبب من الاسباب فيراعى تنزيل قيمة المتجاوز عنه من أصل المطلوب رفعه حتى لا يتكرر الرفع (منشور ٢٧ مايو سنة ١٨٩٣ مرة ٣٥)

(ج) اذا كان التالف المطلوب رفع ماله هو أكل بحر من أطيان العاود وكان في تلك السنة شراق فتعمل المراجعة للتحقق من أنه لم يدخل شئ من ذلك ضمن الشراق التي تتقدر بطريقة مساحة المنزوع من أصل الزمام واعتبار الباقي شراق

وفي جلة ذلك الفاقد بأكل ابصر وذلك لكي لا يتكرر الرفع (منشور ١٦ أبريل سنة ١٩٠٠ غرة ٤٦٤)

(ح) ما عدا الاراضى التى تدخل فى عداد المباني بالمسند التى تعجز الى أحد من الاسهم بجميع الاطيان التى يرفع مالها اذا وجدت بها بعض أسهم فما كان منها من سهمين فأقل يصرف النظر عنه بالكلية أما ما كان أكثر من سهمين وأقل من أربعة فيكمل لاربعة (منشور ٤ يوليو سنة ١٨٩٦ غرة ١٦٨)

(خ) عند طلب رفع المال عن أطيان تالفة يلاحظ اذا كان مطلوباً عنها شئ من نفقات انشاء السكك الزراعية ويطلب رفع ما يخص التالف من تلك النفقات عملاً باتفاق المالية مع الاشغال الذى أقرت عليه الاشغال فيما ورد منها للمالية فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ غرة ٤٨١٤ (منشور ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٧ غرة ٢٧٧)

(د) الاراضى المأخوذة للنافع العمومية والجبايات بالبيع أو الشراء الاختيارى يرفع المال عنها بقيمة الاقساط الباقية من أول الشهر الذى فيه تحرر عقد الشراء (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٣ غرة ٥٠٩) أو من ابتداء الشهر الذى فيه تقرر مصلحة الرى أو مصلحة الصحة العمومية باستلام الارض فعلاً

٨٦ - قرارات رفع المال من أى نوع كان تكتب على استمارة غرة ٤ (منشور ١٧ مايو سنة ١٨٩٦ غرة ١٥٦ ومنشور ٢٨ يوليو سنة ١٩٠٢ غرة ٤٨٤) ويلاحظ فى تحرير كل قرار أن يتوضع مقدار أصل المكلف فى كل حوض من الحياض التى بها التالف لصالح الطلب (منشور ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٣ غرة ٤٠ و ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ غرة ٦٧)

وقرارات رد المال على أى نوع من التالف الذى صلح وقرارات اضافة الاموال بوجه عام يجب أن تكتب على استمارة غرة ٤ مكررة ويجب أن يلاحظ فى تحريرها توضيح أصل نوع التالف (منشور ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ غرة ٤٨)

تنبيه - القرارات غرة ٤ المذكورة أعلاه خرج جلة مسائل لغاية عشرة عند الحزم

٨٧ - مرخص للدير بالنيابة عن ناظر المالية رفع ما يجوز رفع ماله من الاطيان الثالثة بغير استئذان من نظارة المالية على حسب الحدود الآتية (منشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٢٩)

(١) مرخص للدير أو من ينوب عنه في غيابه أن ينفذ بالنيابة عن ناظر المالية رفع مال الاطيان الثالثة في حالة ما يكون مقدار التالف من اطيان الشخص الواحد لغاية ١٠ أفدنة وقيمة المال السنوى لغاية ٥ جنيهات (٢) كل ما يزيد عن الحد الذي ذكر آنفا يلزم عرض القرارات المختصة به لنظارة المالية

ومرخص للديرين أيضا التصديق على تنفيذ قرارات اضافة الاموال ماعدا ضرائب الاطيان المعطاة من خارج الزمام التي يلزم أخذ تصديق مجلس النظارة عليها

٨٨ - تعرض التحقيقات التي تجرهما اللجان على هيئة مؤلفة من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب

وقرارات الهيئة تعرض على نظارة المالية للتصديق عليها ماعدا المرخص للدير تنفيذه بالنيابة عن ناظر المالية (المادة ٨ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٢٩)

٨٩ - كل قرار يصدر من الهيئة سواء كان مما يعرض للمالية للاستحصال على تصديق اعتماده أو مما ينفذ بأمر المدير مباشرة يجب أن يرفق به الطلب الاصلى ونتيجة الباحث والمساحة والرسم التطرى (منشور ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٣٣ ومنشور ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٨ غمرة ٣٤٧)

٩٠ - القرارات التي تصدر برفض طلبات تقدمت عن اطيان تالفة يجب اعلان آرائها بها وكذلك يجب اعلان ما يتقرر دأمواله عليهم مما تحقق اصلاحه من الاطيان التي كانت مرفوعة أموالها وثبت بالمعاينة اصلاحها (المادة ٩ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ١٦ مارس سنة ١٨٩٣ غمرة ٢٨)

٩١ - طريقة الاعلان هي ارسال اعلان بالكتابة لذات الممول وذلك فقط في حالة ما اذا كان الطلب المقدم منه قد رفض كله أو بعضه بحيث يقتصر على عبارة الرفض ويحصل الاعلان أيضا في حالة علاوة الضريبة بناء على معانة حصلت أما ماعدا ذلك فيكتفى في طريقة الاعلان قيد الاضافة أو الخصم في ذات الورد الذي هو في يد صاحب الشأن (منشور ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٩ غرة ٣٧٦)

٩٢ - تقسيم الحياض أو أقسام الحياض التي لم يكن يوجد بها في وقت تعديل الضرائب الاجزاء قليل من الاطيان المربوطة بضرائب نهائية هذا عند اتمام اجرائه يعرض على المالية لتتصرح بما يلزم عنه (منشور ٥ مارس سنة ١٩٠٤)

٩٣ - كل قرار يتصدق عليه بالاعتماد مما يخص بالرفع أو بالاضافة ينفذ أولا في جريدة الاموال المقررة استمارة نمرة ١ وبعدها بسجل قيد التوالف استمارة نمرة ٣ مما يرفع من التوالف (ماعدا التالف بالمنافع العمومية وتالف أطيان الجزائر) ثم بعد ذلك يحصل التنفيذ في دفتر المكلفة بصحيفة حساب الممول الخاص بصحيفة اجالي البلد ودفتر اجالي المكلفة استمارة نمرة ١٤ مكررة وباستمارة نمرة ٦ عن الاطيان التالفة والمربوطة بضرائب مؤقتة وفي الوقت ذاته يكتب اعلان لصراف البلد ويرسل اليه بواسطة مأمور المركز لاجل اثبات ذلك في حساب الممول بدفتر الجريدة استمارة نمرة ٨٤ وفي الورد الذي يسد الممول وهذا الاعلان يجب أن يتضمن اسم الشخص ومقدار الاطيان وقيمة المال ونقله خلة لتوقيع المراجع وتعين على المديرية معانة هذا العمل في ذات دفاتر الصراف كلما حضر الصراف لديوان المديرية وفي ديوان المركز عند عدم حضوره بواسطة ذهاب كسبة مخصوصين من المديرية اذا اقتضى الحال ذلك في شهرين يعينهما المدير ويجب على المديرية اخطار المالية اخطارا بسيطا نتيجة المراجعة (منشور ١٤ يونيو سنة ١٨٩٨ نمرة ٣٢١) ومع ذلك يجب أن تكتب مذكرة تعرف باستمارة نمرة ٦ عن التالف من أطيان كل شخص المدرجة بالسجل نمرة ٣

ويجوز أن تكتب مذكرة واحدة عن أطيان قبالة واحدة لجهة أشخاص اذا كانت الاطيان متجمعة وهذه الاستمارة يكتب عليها محضر المعاينة السنوية في قسم مخصوص بها لكل معاينة (منشور غرة ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ غرة ٣٥٢ منشور ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨ غرة ٣٥٤) ويراعى في حفظ تلك الاستمارات ضم ما يستحق منها المعاينة في كل سنة بمحفظه مستقلة

٩٤ - أصحاب الاطيان التالفة الذين رفضت طلباتهم كلها أو بعضها والذين ربطت أو زيدت الضرائب على شئ من أطيانهم التي كانت في الاصل تالفة أو مهروطة بضرائب مؤقتة لهم الحق في أن يستأنفوا النظر في طلباتهم أمام نظارة المالية في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان الذي يصدر للاستأنف (المادة ٩ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٩٥ - المعارضات التي تحصل من جهة رفض الطلبات كلها أو بعضها أو تقدير أو زيادة الضرائب على الاطيان التي كانت تالفة كما ذكر بالمادة السابقة هذه يجب أن يدفع عنها مقدما بصفة تأمين مبلغ نقدي مساو لقيمة مهروط سنة واحدة على الاطيان المقدمة بشأنها المعارضة وأن يرفق مع عريضة المعارضة (١) الايصال الدال على سداد مبلغ التأمين (٢) الاعلان الصادر اليه من المديرية (المادتان ١٠ و ١١ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٩٦ - القرار الذي يصدر أخيرا من ناظر المالية بالحكم في موضوع المعارضة يكون نهائيا لا يقبل الطعن أمام جهات الادارة ولا أمام المحاكم القضائية (المادة ٩ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٩٧ - دفع مبلغ التأمين المار ذكره لا يعفى صاحبه من دفع المال السنوي اذ الحكم برفض المعارضة لانه مفروض بصفة عقوبة أو غرامة ولكن ذلك يراعى فيه شرط أن يكون الطالب قد ادعى بأن أطيانه هي منطبقة على إحدى الاحوال المنصوص عنها بالدكرينو وعند التحقيق وجدت على خلاف تلك الحالة أما اذا كان قد ادعى بعدم الانتفاع من العين لحالة من الاحوال التي

لم ينص عنها الفكر يتوصريها مثل كونها من الانخاس أو من منابت الاحطاب الطبيعية أو التلال العالية أو غيرها مما لم يذكر عنه شيء بالامر فالتعقوبة لا يجوز تطبيقها في أحوال كهذه من قبيل المائلة (رأى قسم قضايا المالية في ١٧ مارس سنة ١٩٠٣ غمرة ٢٠٣٠)

٩٨ - لاجل المراقبة على عدم سقوط شيء من التوالف بين مافي السجل غمرة ٣ والمذكرة استمارة غمرة ٦ وعدم سقوط شيء من تصعيد الضرائب المؤقتة يتعين على باشكاتب كل مديرية في شهرى سبتمبر و اكتوبر من كل سنة أن يوزع المذكرات استمارة غمرة ٦ على رؤساء أقسام قلم إيرادات المديرية ليراجعوها ويطبّقوها ويصحّوها وأنه هو بنفسه ورئيس الإيرادات يراجعان بصفة جشني ه بالمائة من أعمال رؤساء الاقسام وأن يعرض على المالية تقريراً في ه نوفمبر من كل سنة عن نتيجة هذه المراجعة يشتمل على

(١) الاطيان التي من المحتمل أن يكون قد حصل اغفال تحرير استمارات غمرة ٦ عنها ولم تفصل معاينتها في السنة ذاتها  
(٢) مقدار الاطيان المندرجة باستمارات غمرة ٦ وعدد الاستمارات المحررة عنها مركزاً مركزاً

(٣) قيمة الاموال المستحقة الاضافة في السنة المقبلة بغير معاينة من نتيجة معاينات السنة أو السنوات الماضية (منشور ١١ مايو سنة ١٩٠٤)

٩٩ - عملية تصعيد الضرائب المؤقتة المقرر بغير معاينة يجب أن تتم في أول كل سنة عند انشاء عمليات الصارف

١٠٠ - لاجل المراقبة على ما يؤخذ من أطيان أو أملاك الافراد للنافع العمومية ومنع وقوع الغش في معاودة المطالبة بصرف شيء من ذلك يكون سبق صرف ثمنه يلزم قيد ذلك بالسجل الخصوصى استمارة غمرة ٧٢ بإيضاح المقدار والثمن ونوع المنفعة وقيمة الثمن وتاريخ صرفه وتوقيع ذات صاحب الاطيان عند الامكان (منشور ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ غمرة ٥٠٢)

١٠١ - في أول يناير من كل سنة يعاد النظر على المذكرات المعروفة باستشارة عمدة ٦ وستخرج منها النخلص أولا بالأطيان للقرار اجراء المعاينة عليها سنويا ثانيا بالأطيان التي استجفت أن تعاد المعاينة عليها في تلك السنة وترسل تلك المذكرات الى اللجان مع بقية أوراق المعاينات والمساحات بواسطة مأموري المراكز

- وكل سمعت أجوات اللجان فيه من تلك المذكرات يرسل الى مفتش المالية الداخلة الجهة في دائرة اختصاصه ماعدا المختص منها بالتلف من تهليل الرمال (منشور ١٩ أبريل سنة ١٩٠٢ عمدة ٤٥١ ومنشور ١٩ أبريل سنة ١٩٠٣ عمدة ٤٧٣) وكل ما استحق اضافته من المال عند تصعيد الضرائب فعل عنه القرارات اللازمة من استشارة عمدة ٤ مكررة وتعرض على هيئة المديرية أولا وبعد ذلك على المدير بصفته تابعين ناظر المالية

١٠٢ - حيث ان ديوان الاوقاف العمومية يدفع أموال أطيانه (المربوطة بالمال) الى الخزينة العمومية مباشرة فلاجل دوام معرفة التغييرات الناشئة عن رد المال أو رفع المال النخلص بأطيان تالفة يجب على المديرية أن ترسل للمالية شهريا كشفا عن حساب هذه الاموال يتضمن التغييرات التي حدثت (منشور ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٣ عمدة ٢١)

١٠٣ - يحال على اللجنة المستدعية المنصوص عنها بالمادة (١٠٤) تقرير الضريبة النهائية للأطيان المربوطة بضرائب مؤقتة التي تكون بلغت أقصى درجة التحسين في حياض لم يكن يوجد بها شيء من الاطيان مربوطة بضرائب نهائية في وقت تعديل الضرائب (منشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤)



## الفصل السابع

### تأليف واختصاصات اللجنة المستديرة

١٠٤ - تؤلف اللجنة المستديرة بكل مديرية من وكيل المديرية بصفة رئيس ومفتش المالية الداخلة المديرية في دائرة اختصاصه وأحد العميد آل الجيرة ينتخبه المدير في كل مركز من وجوه بلاد ذلك المركز وفي كل بلد ينضم إلى اللجنة عدة ودلال البلد للدلالة فقط (منشور ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤)

وإذا صادف غياب وكيل المديرية فيحل محله في رئاسة اللجنة مفتش المالية وينتدب بصفة عضو في اللجنة معاون المديرية الأول

١٠٥ - تختص اللجنة المستديرة بتقرير الضريبة النهائية للأطيان التي تبلغ أقصى درجة التجسين في حوض لم تكن توجد به ضرائب نهائية من قبل

١٠٦ - لجان المساحات والمعائنات السنوية هي التي من شأنها تقرير أو اعتبار كون الأطيان بلغت أقصى درجة التجسين واستحقت الضريبة النهائية والمديرية بناء على ذلك تحيل الأوراق على اللجنة المستديرة التي لها الإقرار على صحة أو عدم صحة ماقرره اللجنة الابتدائية

١٠٧ - على المديرية بالاتحاد مع مفتش المالية تحديد ميعاد ذهاب اللجنة المستديرة إلى كل بلد وإعلان ذلك للأمور المركز لإعلانه إلى عمدة البلد والدليل ليكونوا بانتظار اللجنة في الميعاد

١٠٨ - في المديرية التي لم يعمل بها ميساجة فك الزمام تقتدر ضريبة نهائية واحدة لكل حوض من الحياض التي يتم بها صلاح ثمن من زمامها لاستحقاق وضع الضريبة النهائية عليها مهما كان الحوض كبيراً

١٠٩ - في المديرية التي تمت بها أعمال فك الزمام يعمل بما يأتي :

(أ) تقدير الضريبة النهائية للجزء الذى تقرر أنه بلغ أقصى درجة التصيين  
 (ب) الحكم على ما إذا كانت الضريبة التى تقدرت لتلك الجزء تستحق أن  
 توضع على بقية أطيان الحوض كلها أو بعضها وإذا تقرر وضعها على جزء منها  
 فتعين حدود ثابتة لتلك الجزء وتكتب عنه استمارة نمرة ٤ تعديل الضرائب  
 على نسختين للدلالة على مفردات الاطيان الداخلة فى حدوده اسما واسما ورسم  
 تطرى عن شكلها « كل من أجزاء الحوض المذكور يسمى فصلا »  
 (ت) يبنى حكم وضع الضريبة على أساس مشابهة الاطيان التى توضع  
 عليها بعضها لبعض ويذكر فى محضر التقدير اسم الحوض المجاور الذى وضع  
 مثل ضريته على الاطيان الجديدة واسم البلد التابع لزمانها وتتوضح الحالة  
 الواقعة للاطيان ان كانت زراعية أو مجل جرن أو مجل عزبة أو واد أو غير ذلك  
 (ث) يلاحظ فى قسمة أى حوض أن يكون مشتملا بقدر الامكان على قطع  
 كاملة من المدرجة بمساحة فك الزمام وان مست الحاجة لقسمة قطعة بين  
 قسمين فتطلب لجنة الجشنى لاجراء المساحة عليها وتقدير مسطح الجزء الداخلى  
 منها فى كل فصل

(ج) يلاحظ عدم اجراء قسمة على حوض يكون مجموع زمانه ١٠٠ فدان  
 فأقل وان كل فصل جديد يجب أن لايشتمل على أقل من ٥٠ فدانا

## الفصل الثامن

طرق المعاملة فى كل من أنواع الاطيان الثلاثة

### النوع الاول

(أكل البحر من اطيان العلو)

١١٠ - تحقيق التسلف من هذا النوع ورفع المال عنه لا يكون  
 الا بناء على طلبات يقدمها أرباب الاطيان (المادة ١٤ من دكرتو ١٧ ديسمبر  
 سنة ١٨٨٩)

١١١ - اثبات مقدار التالف من هذا النوع يكون بحسب الاطيان الموجودة من ملك المتشكى والتثبت من أنها متصلة بالنيل وان الحدود التي اعتبرت أساسا للمساحة هي صحيحة فالذا كانت كمية ما يوجد بالمقاس أقل من أصل المقيّد بالمكلفة فالفرق الناقص يكون هو أكل البحر الجائر ورفع المال عنه (منشور ٢٨ يناير سنة ١٨٩٧)

١١٢ - لا تقبل طلبات عن تالف من هذا النوع ينسب لغير فعل نهر النيل كالترعة الابراهيمية أو البحر البوسني أو ما شابههما لأنه ليس لهذه الفروع مالتهم النيل من التأثير بقوة تياره

١١٣ - لاجابة معاودة المقاس في كل سنة لاثبات مقدار الفاقد اكتفاء بأن من شأن صاحب الاطيان أن يشكو اذا زاد مقدار المفقود باستمرار تسلط البحر كما أن احتمال تعجيد طمي بدل الفاقد لا يخشى منه لأن من واجبات لجان المساحة السنوية احصاء الطرح المستجد وتطبيق حالة اتصاله باطيان البلد وجواز التعويض منه على مقتضى البندين ١٢ و ١٤ من اللائحة السعيدية وإذا تصرّح باعطاء شيء من ذلك بالتوزيع النسبي فنصيب كل من أصحاب الفاقد سيضاف عليه ويربط ماله في اسمه (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤)

١١٤ - الاطيان التي تعطى من طرح البحر تعويضاً عن أكل البحر من أطيان العلوي يرتبط عليها المال بضريبة القبالة التي هي تابعة لزامها سواء كانت أقل أو أكثر من ضريبة القبالة التي أكل البحر منها (راجع المادة ٢٦) ولا يعوّل في اثبات كون طارح البحر الجائر التعويض منه هو حقيقة فد جتده البحر بعد زمن الاكل الاعلى ما في الكشف استمارة ٧٨

١١٥ - تدرج الاطيان المفقودة بأكل البحر من أطيان العلوي بالمكلفة ويحصل التوالف استمارة ٣ ولكن لا يكتب عنه مذكرات من استمارة ٦ بمديريات وجه قبلي (منشور ٢٠ مارس سنة ١٩٠٤ والفقرة الأخيرة من تعليمات منشور ٢١ أبريل سنة ١٨٩٨)

## النوع الثاني

(تألف نهابل الرمال من أطيان العلق)

١١٦ - تحقيق التألف من هذا النوع ورفع المال عنه لا يكون الا بناء على طلبات يقدمها أرباب الاطيان (المادة ١٤ من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

١١٧ - اثبات مقدار التألف من هذا النوع يكون بمقاس الاطيان الموجودة من ملك المتشكي والتثبت من أن الحدود التي اعتبرت أساسا للمساحة هي صحيحة فإذا كانت كمية الاطيان الموجودة بالمقاس أقل من مقدار المقيد بالمكلفة فالفرق الناقص يكون هو التألف بالرمال

١١٨ - تعمل معاينة سنوية على التألف من هذه الاطيان يكون المعول فيها على الرسومات النظرية المعمولة في محاضر التحقيق أو على المذكرات استمارة نمرة ٦ للدلالة على ذات موقع الاطيان وتعاد المراجعة على حدودها الاصلية حتى اذا وجد مقدار المتزرع أكثر من المربوط عليه المال فالرأى يعتبر صالحا من التألف (المادة ١٦ من لائحة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

١١٩ - الذى يصلح من التألف بالرمال اذا لم يوجد قابلا لتحمل الضريبة الأصلية التي كانت رفعت عنه فتربط عليه ضريبة مؤقتة بقدر ما يستحق وتقدير هذه الضريبة يكون بمعرفة اللجنة الابتدائية ويصدق عليها من لجنة الجلسي (المادة الثالثة من دكرينو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومنشور ٥ ابريل سنة ١٩٠٢)

١٢٠ - يدرج التألف من هذا النوع بسجل الاطيان التألفة استمارة نمرة ٣ وتكتب عنه مذكرات من استمارة نمرة ٦

## النوع الثالث

( الأطنان النالفة بالمنافع العمومية )

١٢١ - لاجل التمييز بين المنافع العمومية والمنافع الخصوصية يلزم اعتبار النصوص الآتية وهي

( أ ) بالمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ قد نص (يراد بالترعة مجرى معدّ لرى أراضى أكثر من بلدين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة وهي تعدّ من الاملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا)

( ب ) وبالمادة الثانية من الامر العالي المشار اليه قد نص (يراد بالمسقى قناة أو مجرى معدّ لرى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط أو لرى أرض لملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمتنفعون بها هم المكلفون بانشاءها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المتنفعين والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الامر العالي الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

على أنه اذا كانت الارض المعتاد ربيها من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض لملك واحد أو لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك)

( ت ) وبالمادة الثالثة من الامر العالي المشار اليه قد نص (يراد بالمصرف أخذود أو حفر مستطيل معدّ لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه

سيل أو مياه صرف وهو عمومي إذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصي إذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط إلا إذا كان القرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفي فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عموميا وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتنفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكي عنها)

(ث) وبالمادة الثانية والعشرين من الامر العالي ذاته نص (إذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زوجه طريقا للمارة أو اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواحي فعلى مفتش الري أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زوجه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التي فيه فإذا أصرب بعد هذا الاخطار على اعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مقروضا عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية)

(ج) وبالمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ قد نص (يراد بالسكة الزراعية في أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذي يتنفع بها أو على التواحي كما هو مبين في المادة الرابعة الآتية ذكرها ولتلك رفع الاموال عن الاراضي التي تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية القائمة على امتداد جسر زرع عمومية أو مصرف عمومي كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ - ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧ منطبقا عليها)

(ح) وبالمادة الثالثة من الامر العالي الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ فيما يختص بإنشاء الجبانات الصحية الجديدة قد نص (يعتبر هذا النقل «أى نقل الجبانات» من المنافع العمومية والارض اللازم تخصيصها للجبنة الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية)

١٢٢ - من ابتداء ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ تازيخ صدور الامر العالي بمنح حقوق الملكية في الاطيان الخراجية بنفع تعويض نقدي عن كل ما يؤخذ منها للمنافع العمومية وهنا يلاحظ الى ما سيذكر

(١) في المادة العاشرة المعتبرة هي الآن التاسعة من اللائحة السعيدية كان يجب اعطاه تعويض نقدي أو عيني عما يؤخذ من الاطيان العشورية للمنافع العمومية هذا فضلا عن رفع الضريبة أما ما يؤخذ من الاطيان الخراجية فلا شيء أكثر من رفع الضريبة

(ب) الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة بمقتضى لائحة ٣ أغسطس سنة ١٨٧١ كان تصرح بالمادة السادسة من تلك اللائحة بان يعطى عنها تعويض

(ت) المادة ٢٣ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة الصادرة في ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ (سنة ١٨٧١) ايدت المادة السادسة من لائحة المقابلة المار ذكرها

١٢٣ - غير مصرح باعطاء شيء من الاطيان الحرة ملك الحكومة ولا اراضي المنافع العمومية القلعية التي استغنى عنها الحال تعويضا عن اطيان أخذت في المنافع العمومية بالاتفاق خاص مع نظارة المالية (مراقبة املاك الميرى)

١٢٤ - كل اطيان أو أرض تؤخذ للمنافع العمومية لابد من صدور أمر عال باعتبارها من المنافع العمومية

١٢٥ - الاطيان والاملاك التي تازم للمنافع العمومية ولا يمكن الحصول عليها بالبيع الاختياري يجري اللازم لاستصدار أمر عال بنزع ملكيتها جبريا بالطرق المقررة في الامر بن العالين الصادرين في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ و ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ .

١٢٦ - تعمل مساحة مضبوطة على الاراضي اللازمة للمنافع العمومية قطعة قطعة وأسماء المالكين والحدود والوصاف والرسومات وفي الوقت ذاته يعمل تبين عادي عن تلك الاراضي

١٢٧ - في مدينة المحروسة يعمل الثمين على ما يلزم للنفقة العمومية بقومسيون مؤلف من مدير أشغال المدينة أو مندوب من هذه الادارة يعين بقرار من النظارة بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة المالية ومندوب آخر من نظارة الداخلية واثني من أعيان المدينة يعينان بناء على طلب الداخلية لمدة سنة واحدة وأعماله ادارية لتسيير المحافظة فيما يلزم لنزع الملكية وقراراته لا تعتبر صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه على الاقل الرئيس ومندوب من الداخلية أو المالية وأحد الاعيان (قرار نظارة الاشغال في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧)

١٢٨ - في بقية المدن التي بها مصلحة تنظيم (ماعدا اسكندرية) يعمل الثمين بمعرفة قومسيون مؤلف من وكيل المحافظة أو المديرية أو مأمور المركز بصفة رئيس ومهندس التنظيم وثلاثة من أعيان المدينة ينتخبهم المدير أو المحافظ لمدة سنة ويجوز تجديد انتخابهم وأعماله ادارية محضة للتسيير المشار اليه قبل وقراراته لا تعتبر صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه منهم الرئيس ومهندس التنظيم

١٢٩ - تعين لجان لشراء الاراضي التي تلزم لمصلحة الري كل منها مؤلفة من مندوب من نظارة الاشغال يعينه مفتش الري ومندوب من نظارة المالية يعين من قبل المديرية مالم تصدر أوامر خصوصية تخالف ذلك ومساح واثني قصابة يعينون من قبل المالية (الفقرة الثانية من منشور المالية رقم ١٤ يناير سنة ١٨٩٧ غرة ٢٢٩)

١٣٠ - يصدر وكيل خصوصي الي مفتش الري التابعة المنافع العمومية لدائرة اختصاصه من ناظر المالية (المفوض من قبل الحضرة الفخيمة الخديوية في بيع وشراء ما يؤخذ من والى الحكومة) به يكسب مفتش الري حق النيابة عن الحكومة في شراء الارض والتوقيع على العقود (الفقرة الاولى من منشور غرة ٢٢٩)



١٣١ - اللجان المشار إليها بالسند ١٣٤ تختص (١) بمساحة الأرض المطلوب شراؤها بحسب تكليف ووضع بذلك مالك (٢) بتقدير الثمن الذي تساويه الأرض اللازمة على حده وعن ماعساه أن يوجد بها من أشجار أو محاصيل أو غير ذلك (٣) بالاستحصاء على قرارات بالكفاية من أصحاب الاطيان بقبولهم البيع بالاثمان التي تفدوت (الفقرة الثالثة من منشور غمرة ٢٢٩)

١٣٢ - تستعمل قاعة المساحة استمارة غمرة ٣١ في قيد مقاسات الاراضى اللازمة للنافع العمومية وتحررها يكون من نسختين والثمن الذى يتقدر ويقتر عليه أولو الشأن يدرج بقائمة المقاس أمام كل قطعة في الخطة غمرة ٢٠ ويتوقع من أولي الشأن على القائمة المذكورة كل منهم قرين اسمه (المنشور غمرة ٢٢٩) ولكن يراعى في تحرير قوائم المساحة بكل الدقة استيفاء الايضاحات الآتية وهي أولا - تتوضع حدود الارض المأخوذة والحدود العمومية للاطيان المأخوذة منها هذه المنافع

ثانيا - اذا كانت الارض فيما سبق كان لها معالم أخرى وتصادف تغييرها بأسباب عمية فك الزمام فتوضح معالمها التي كانت تعرف بها فيما سلف والتي تعرف بها الآن (منشور ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٢ غمرة ٤٨٧)

١٣٣ - قاعة أوقواف مساحة الاطيان المأخوذة للنافع العمومية في البلد الواحد يكتب في ختامها اقرارات بالكيفية الآتية وهي أولا - اقرار من الجهة والمشايع بأن الاطيان خالية من الرهن وأن الاثمان المقدرة لها موافقة

ثانيا - اقرار من الصراف بأن الاطيان المذكورة مقيمة في سجلات الحكومة بصفة ملك للأشخاص الذين وختت أسماءهم بقائمة المساحة

ثالثا - اقرار من أعضاء اللجنة والمشايع بأن جميع الاجراءات قد علمت باطلاعهم وبوجودهم وأن المقاس والتئين بغاية الضبط والدقة (منشور غمرة ٢٢٩)

١٣٤ - الاطيان الواقع عليها رهن شرعى مسجل لصالح أحد الأجانب أو واقع عليها حجز قضائى أو حق اختصاص وهي من اللازم للنفقة العمومية تحرر عنها قائمة مساحة مستقلة اسما اسما في كل بلد (منشور نمرة ٢٢٩)

١٣٥ - الاطيان التى وان كانت خالية من الموانع الا أنه قد تعذر الاتفاق مع صاحبها على شرائها منه بالبيع الاختيارى تحرر عنها قائمة مساحة مستقلة أيضا وهذه القائمة ترسل الى المدير لى يدعو صاحب الاطيان لديه ويمارسه في بيعها (الفقرة ٦ من منشور نمرة ٢٢٩) فاذا قبل يجرى اللازم لصرف الثمن اليه (الفقرة ١١ من منشور نمرة ٢٢٩) واذا صمم على عدم الاتفاق ففي هذه الحالة يتعين نزع ملكيتها جبريا بالطرق المقررة في دكرتو ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ولئلك يرسل المدير قائمة المساحة لتظارة الأشغال العمومية ويطلب منها استصدار أمر عال بنزع ملكيتها (الفقرة ٦ من منشور نمرة ٢٢٩)

١٣٦ - الأراضى ملك الحكومة الداخلة في منطقة المنافع العمومية تكتب عنها قائمة مساحة مستقلة أيضا بلدا بلدا وقوائم مساحة هذه الاطيان ترسلها المديرية الى مراقبة أملاك الميرى الحرة بالمالية (منشور نمرة ٢٢٩)

١٣٧ - الأطيان التى لا توجد موانع ولا صعوبات لشرائها يكتب عنها عقود عرفية واحد منها لأطيان كل شخص بصورة الاستمارة المعروفة بحرف (أ)

١٣٨ - العقود العرفية استمارة حرف (أ) المقدم القول عنها تكتب نسختين احدهما تبقى بطرف عمدة البلد والثانية ترسل مع قوائم المساحة استمارة نمرة ٣١ الى مفتش الرى فاذا وافق عليها يتصدق منه على العقود ويرسلها الى المديرية مع قوائم المساحة (منشور نمرة ٢٢٩)

١٣٩ - عند وصول الأوراق للديرية عمل المراجعة في الحال بين مافي قوائم المساحة ودفاتر المكلفات وسجلات الرهون وفي ظرف ثمان وأربعين ساعة تعين أصحاب الأطيان بواسطة مأموري المراكز بأن يحضروا الديوان المركز في ميعاد يعين لهم لاستلام الأثمان (منشور غرة ٢٢٩)

١٤٠ - على أثر المراجعة تفيد هذه الأطيان بالسجل استمارة غرة ٧٢ المخصص لقيده ما يؤخذ للنافع العمومية اسما اسما بلدا بلدا ويخصص منه لكل مركز دفتر مستقل (منشور ١٩ مارس سنة ١٩٠٣ غرة ٥٠٢)

١٤١ - قيمة الأثمان ترسل نقدا الى المركز في عهدة صراف خزانة المديرية أو العدادين لتكون موجودة هناك في الميعاد المحدد للصرف وفيه يحصل الصرف وتؤخذ سندات من البائعين في ذيل العقود استمارة حرف ( أ ) بحضور العدة والمشايج (العارفين لأشخاص البائعين) وفي تلك المستندات يقررون باستلام الثمن المقدر بالعقد بغير لزوم للاستحصال على سندات أخرى بالاستلام (منشور غرة ٢٢٩) وأنه وإن كان في دفع المال عن الأطيان التي تؤخذ للنافع العمومية بكل الى أربعة أسهم كل ما زاد عن سهمين ويصرف النظر عن كل سهمين وما قل عنهما ولكن صرف الثمن يكون على المقدار الاصل بحقيقة مافيه من الكسر (منشور ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ غرة ٢٠٤)

١٤٢ - في ذات الوقت الذي فيه ترسل التقديده لصرفها بالمركز يرسل السجل غرة ٧٢ للتوقيع عليه أيضا من البائعين في وقت الصرف حتى لو فرض وفقدت العقود فالسجل يكفي لاثبات صحة البيع واستلام الثمن وعدم الوقوع في خطأ تكرار صرف الثمن (منشور غرة ٥٠٢)

١٤٣ - عند عودة الصراف اذا وجد لديه شيء باق من النقدية بغير صرف يجب اضافته بالامانات وانضم به وبما صرف لأربابه فعلا على ادارة انظرينة العمومية

وبالحال يرسل لنظارة الاشغال العمومية (قسم الادارة) العقود العرفية مرفقة بنسخة من قوائم المساحة استمارة نمرة ٣١ لاجل تسجيل ذلك بقلم كاتب المحكمة المختلطة التابع العقار لدائرة اختصاصها وحفظها بعد ذلك بالنظارة المشار اليها (منشور نمرة ٢٢٩)

١٤٤ - النسخة الثانية من قائمة المساحة استمارة نمرة ٣١ تبقى بالمديرية لكي على مقتضاها يكتب قرار رفع المال عن الاطيان المأخوذة للنافع العمومية (منشور نمرة ٢٢٩)

١٤٥ - رفع المال عن الاطيان المأخوذة للنافع العمومية يكون من ابتداء الشهر الذي فيه تحرر عقد البيع باعتبار قيمة الاقساط المستحقة من أول ذلك الشهر أو من التاريخ الذي تحدد مصلحة الري باعتبار أن الاطيان دخلت من ابتدائه فعلا بالنافع العمومية (راجع الفقرة ٨ من المادة ٨٥ من هذه اللائحة)

١٤٦ - اذا تعددت فئات الضرائب في أحد الحياض أو القبالات التي أخذ جزء من أطيانها للنافع العمومية ولم يعلم الى أية فئة من فئات الضرائب ينسب الجزء المأخوذ للنافع العمومية فيرفع من كل فئة بنسبة مقدار المأخوذ بالنافع لأصل كمية ما يملكه صاحب الأرض في ذلك الحوض (منشور ٢ أغسطس سنة ١٨٩٣ نمرة ٤٣). (راجع الفقرة ١ من المادة ٨٥ من هذه اللائحة)

١٤٧ - الأراضي التي تؤخذ للنافع العمومية بما هو واقع تحت الرهن أو الجزر القضائي أو حق الاختصاص يجب أن تعمل عنها عقود عرفية استمارة حرف (ب) لكل اسم عقد خاص وقائمة مساحة مخصوصة (البند العاشر من التعليمات المرفقة بمنشور ١ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨٧ ومنشور ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٧٨)

١٤٨ - بعد التوقيع من كل من أصحاب الشأن على ثلاث نسخ من العقد العرفي استمارة حرف (ب) يرسل مع نسخة من قائمة المساحة استمارة

نمرة ٢١ الى مفتش الرى ومتى أقر على ذلك يتصدق منه على العقد ويرسل  
للمديرية وهي بالحال تجرى اللازم بالخبرة مع ادارة عموم الحسابات لايديع  
التمن بأمانات المالية الى أن يصرف عند فك الرهن بصفة قانونية سواء كان  
بالاتفاق بين المالك والمزتم أو بصدد حكم انتهائى من المحاكم بأحقية أحد  
الفریقین للارض المرهونة (هذا ماعدا المرهون للبنك العقارى المصرى  
والدومين الآتى الكلام عنهما فيما يلى) وترسل المديرية فى الوقت ذاته احدى  
نسخ العقد واحدى نسختى قائمة المساحة الى قسم قضايا المالية ايجرى اللازم  
بمعرفته لتسجيل العقد بقلم كُتب المحكة المختلطة وحفظ الأوراق بعد ذلك بظارة  
الأشغال (منشور ٤ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٨٧ ومنشور ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢  
نمرة ٤٧٨)

١٤٩ - الثلاث نسخ الواجب تحريرها من العقود استمارة حرف (ب)  
المار ذكرها احداها تحفظ عند عمدة البلد والثانية ترسل لأدارة عموم الحسابات  
والثالثة ترسل لظارة الأشغال لتسجيلها (منشور ٤ يناير سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٧٨).

١٥٠ - الأطباء المرهونة للبنك العقارى مما يؤخذ للنافع العمومية  
يجرى فى شأنها ما سيذكر وهو

(أ) عقود البيع وجداول المساحة وباقى الاوراق المختصة بنزع الملكية  
ترسل من الجهات لتظارة المالية (ادارة عموم الحسابات) بحيث تكون مستوفلة  
لاتقبل التناقص وهي تجرى ارسالها بمعرفتها لقسم القضايا لاستيفاء الاجراءات  
اللازمة مع البنك

(ب) تمن الاراضى المذكورة يصير علاوة بأمانات تظارة المالية باسم البنك  
وهي تجرى صرفه اليه مباشرة بعد استيفاء الاجراءات المتفق عليها حسبما يجي  
بالفقرة الخامسة

(ت) لا يكلف البنك بالحضار شهادة بعدم وجود رهنيات على الاراضى  
المذكورة خلاف رهنية البنك المذكور

(ن) الاراضى التى تنزع ملكيتها ولا تتجاوز قيمتها عشرة جنيهات يشرح  
كُتابة على ذيل نمقتى عقد البيع قبل استلام الثمن مايتأتى : (١) شطب  
رهن غير رسمى (٢) مخالصة باستلام الثمن

(ج) يصرف للبنك وتحت مسؤوليته ثمن الاراضى التى تم شطب رهنها غير  
رسمى كل ثلاثة أشهر مرة بالمخالصة اللازمة

(ح) يقدم البنك كشفا بالمبالغ المطلوبة له الى قسم قضايا الحكومة حتى أنه  
بعد التصديق عليه منه يقدمه لادارة عموم الحسابات للصرف بمقتضاه

(خ) يصرف للبنك مباشرة ثمن الاطيان الزائد عن عشرة جنيهات بعد تسليم  
عقد شطب الرهن الرسمى أى تقرير يعمل أمام كاتب المحكمة برضا البنك العقارى  
بفك الرهن (تعليمات ادارة عموم الحسابات المعلقة بنشور ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١)

١٥١ - الاطيان المرهونة لمصلحة الدومين هذه بعد الحصول على عقود  
البيع من البائعين تحصل الخبارة مع قسم القضايا ليطلب منها فك الرهن وعندئذ  
يصرف الثمن اليها تحت مسؤوليتها . وفى الوقت ذاته ترسل نسخة من العقد مع  
نسخة من قائمة المساحة لقسم القضايا ليجرى اللازم لتسجيلها (الفقرة الثانية  
من منشور ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢ غرة ٤٧٨)

١٥٢ - الاطيان الموقوفة بغير قائمة مساحة مخصوصة بها من استمارة  
غرة ٣١ وعلى ذات تلك الاستمارة يؤخذ اقرار ناظر الوقف بقبول الثمن وبعد  
مصادقة مفتش الرى على الثمن فى الحال تجرى المديرية مايلزم لتوقيع الصيغة  
الشريعة عن ذلك أمام المحكمة الشرعية ثم تبادل بصرف الثمن (البند ١٢ من  
التعليمات المعلقة بنشور ٢٦ يناير سنة ١٨٩٨ غرة ٢٩١)

١٥٣ - الاطيان التى تؤخذ للنافع العمومية تجرى عليها المعاينة سنويا  
الى أن يتحقق استعمالها فعلا فى الجسر أو التربة أو المصرف أو غير ذلك من  
أنواع المنفعة العمومية واذا ظهر من المعاينة انتفاع أحد من الأفراد بزراعة

شيء منها فيقدر إيجاره ويتحصل منهم أسوة بأطيان الميرى (منشور ١٢ مايو سنة ١٩٠٣ عمرة ٥٠٩)

١٥٤ - عند اجراء المعاينة السنوية على المنافع العمومية اذا وجد شيء منزرعا منها في بطون الترع النيلية أو في ميول الجسور أو المتارب فالقطعة التي يكون الزارع لها في السنة الواحدة هو ذات الزارع لها في السنة الماضية لاجابة لتكرار مقاسها أو تجديد تقدير إيجارها أكثر من مرة واحدة في كل ثلاث سنين الا اذا تشكى الزارع نفسه وطلب اعادة المقاس

١٥٥ - يجوز قبول طلبات الأفراد عن استرداد ما كان قد أخذ من أطيانهم للمنافع العمومية بغير تعويض في الزمن الماضي عندما يتقرر الاستغناء عن تلك الاراضى للنفعة العمومية (قرار مجلس النظار الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢) ويتبع في ذلك التعليمات الآتية وهي

(أ) ثبوت الاستغناء حقيقة عن تلك الاراضى للمنافع العمومية في الحال وفي الاستقبال باقرار مصلحة الري

(ب) ثبوت أخذها حقيقة بغير اعطاء تعويض عنها

(ت) معاينة الاطيان وتقدير المدة اللازمة لاصلاحها بحيث لا تزيد عن خمس سنوات

(ث) اجراء المعاينة السنوية عليها لتحقيق ما يصلح منها وربطه بقيمة الضريبة الأصلية . وطبعاً اذا لم تعلم بالضبط فبأعلى ضريبة خراجية في الحوض

(ج) حفظ الحق للآلية في رفض الطلب

١٥٦ - الاطيان السالفة بأسباب المنافع بواسطة أخذ آتربة منها لزوم الجسور أو استعمالها في تخزين أدوات أو مواد لفائدة النفعة العمومية يجوز رفع أموالها وادخالها بالسجل عمرة ٣ ومعاينتها سنوياً لربط ما يوجد مستعملها منها (منشور ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩١)

## النوع الرابع

( التالف بالسكك الزراعية )

١٥٧ - السكك الزراعية هي من جلة المنافع العمومية ورفع المال عما يؤخذ لامتدادها من أطيان الافراد مقرر بمقتضى المادة الأولى من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ومقتضى المادة الأولى من دكريتو ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وطريقة المعاملة في رفع المال لا تختلف في شيء عما مرّ ايضاحه بشأن المنافع العمومية

١٥٨ - ليس للديريات أن تستقلّ برأيها في توزيع نفقات انشاء السكك الزراعية بل لا بد من عرض ذلك بادئ بدء على نظارة المالية وطلب التصريح منها بما تراه عملاً بالاتفاق المبرم بين هذه النظارة ونظارة الأشغال في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٤ (منشور ١١ ابريل سنة ١٨٩٤ غرة ٨٥)

١٥٩ - بناء على اتفاق المالية مع الأشغال أيضاً تعفى من الاختصاص بشئ من نفقات انشاء السكك الزراعية كل الاطيان المربوط عليها ضرائب كل فدان بقيمة ١٠ قروش أو أقل من ذلك (منشور ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٦ غرة ١٦٤)

١٦٠ - شراء الاراضى اختياريا لامتداد السكك الزراعية يكون بذات الطرق المقررة لشراء الاراضى اللازمة للمصارف وغيرها التي تقدم ايضاحها ويستعمل في اثبات مقاسها فان قاعة المساحة استمارة ٢١ (منشور ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦ غرة ٢١٦ ومنشور ٩ اكتوبر سنة ١٩٠٠ غرة ٤٣٦)

١٦١ - عند طلب رفع مال أطيان تالفة يجب أن يطلب معه رفع ما يخصها من نفقات السكة الزراعية (منشور ١٣ اكتوبر سنة ١٨٩٧ غرة ٢٧٧)



## النوع الخامس

( التالف بمواضع الجبانات الصحية الجديدة )

١٦٢ - المراد بهذا النوع هو الارض الزراعية المربوطة بالمال التي تنتجها مصلحة الصحة العمومية من ملك الافراد لبناء المقابر الجديدة الصحية لعفن الموتى فيما عدا مدينتى مصر والاسكندرية وهي بناء على ذلك تدخل فى المنافع العمومية بمقتضى المادة الاولى من دكرى تو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والمادة الثالثة من دكرى تو ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤.

١٦٣ - شراء الارض أو نزع ملكيتها يكون بالطرق المقررة لشراء بقية الاراضى التى تازم للنافع العمومية

١٦٤ - عن الارض التى تشترى للجبانات يصرف بالخصم على العهد وكذلك ما يصرف على نقل الجبانة القديمة

١٦٥ - اذا لم يكن للحكومة اراض فتمن الارض ونفقات نقل الجبانة القديمة يحصل من أهالى البلد بطريقة التوزيع على كل منهم بنسبة حالته

١٦٦ - يعمل ذلك التوزيع بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس وباشمهندس ومفتش صحة المديرية واثنتين من الاعيان وعمدة البلد وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير هو المرجح وقرارات هذه اللجنة تكون غير قابلة الطعن بأى وجه من الوجوه

١٦٧ - تحصيل هذه النفقات يكون بذات الطرق المقررة لتحصيل الاموال بذكرى تو ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

١٦٨ - كل ما يحصله الصيارف من هذه النفقات يجب أن تعطى عنه ايصالات لكل شخص على حدة من التقسيمة استمارة نمرة ٣٣ حسابات (منشور ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٢ نمرة ٤٨٢)

١٦٩ - اجراء المساحة والتمين على الاراضى التى تؤخذ من ملك الافراد لبناء الجبانات يكون بمعرفة لجان مساحة أملاك الميرى الحرة (منشور ١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٣٧٨)

١٧٠ - رفع المال عن الارض يكون من تاريخ العقد بذات الطريقة المقررة للمنافع العمومية ويلزم أيضا معاينة الارض سنويا الى أن يتحقق استعمالها كلها فى بناء المقابر وفى تلك الاثناء اذا وجد شئ مزدوعا منها فيضبط بالمقاس وينتقد ويتحصل عنه الايجار بحسب ما يساوى ويؤخذ للحكومة اذا كان ثمن الارض مدفوعا منها أو يؤخذ منه للحكومة قيمة الضريبة فقط اذا كان الثمن مدفوعا من طرف الاهالى

### النوع السادس

(الاطيان التى تلف بالمقاطع فى وجه قبلى)

١٧١ - هذا النوع هو المشار اليه فى المادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويراعى فى التحقيق

أولا - أثبات كون مكان المقطع هو حقيقة فى ملك الطالب وأنه لم يكن من الاراضى المستبعدات أو غيرها من ملك الحكومة

ثانيا - اجراء التحقيق والمقاس يكون فى النصف الثانى من شهر ابريل ويعمل التحقيق على النتيجة المعروفة باستمارة نمرة ٢٨ وعمل المقاس يكون على ذات الجزء الذى أتلغه المقطع

ثالثا - رفع المال يكون من سنة تعطيل الارض من الزراعة باقرار مصلحة الهندسة

رابعا - تكتب استمارة نمرة ٦ عن التالف من هذه الاطيان ويعمل عليها رسم نظرى وتعمل معاينة سنوية على الاطيان لمعرفة ما اذا كانت أو لم تكن على حالها من التالف

خامسا - اذا وجد عند المعاينة شئ قد استصلح من تالف المقاطع تتقدر عليه ضريبة بقيمة ما يساوى على نسبة ضريبة الخوض أو القباله بالتطبيق على المادة الثانية من دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وتحصل من أول سنة المعاينة وهكذا الى الآن يوجد مستحقا تحمل ضريبته الاصلية (المادة الرابعة من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

### النوع السابع (الاطيان التالفة بالسباخ)

١٧٢ - هذا النوع من التوالف هو المشار اليه بالمادة الخامسة من دكريتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وهو الاكثريوعا من بقية الأنواع في اطيان هذه البلاد لأنه نتيجة مايتغلب على الارض من الغرق أو الميونة التي تتكون منها الاملاح وتستنبت الاحطاب والاعشاب أو النباتات الخيشنة التي يعسر استئصالها الا اذا جفت الاراضى جفافا تاما

١٧٣ - ان المادة الخامسة من الأمر قد علفت اعتبار الاطيان تالفة بالسباخ على شروط خمسة وهي :

(١) ثبوت كون التلف قد نشأ من تسلط مياه الترع العمومية (الاختصاصية) المجاورة للارض

(٢) أو كون التلف قد نشأ من تسلط فيضان مياه بركة قارون بالفيوم

(٣) أو كون التلف قد نشأ من تسلط مياه المصارف الواقعة على حدودها

(٤) أو من عدم وجود مصارف عمومية لها

(٥) ومع ذلك يثبت أن أصحابها عاجزون عن دفع وسائل الضرر عنها بأى وجه من الوجوه

١٧٤ - قد أضافت نظارة المالية الى تلك بتعليمات خاصة بمديرية الفيوم في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٦ مرة ٤٤ ما يأتي  
« انه مادامت المادة الخامسة من دكريتو ١٧ دسمبر سنة ١٨٨٩ قضت صريحاً برفع مال الاطيان السباخ وكما أنه لافرق بين أن يكون السباخ هو الملح الطبيعي الذي يكثر وجوده بكميات كثيرة في بعض الاراضي أو أن يكون طارئاً على الارض بسبب مجاورتها للترع أو المصارف أو بركة قارون فكذلك لا فرق بين أن يكون السباخ وحده هو سبب فساد الارض أو أن يكون من جملة الأسباب التي جعلت الارض غير صالحة للزراعة داخلية في جواز رفع المال تحت حكم المادة الخامسة المشار إليها بشرط ان لا يكون فسادها ناشئاً بالكلية عن اهمال صاحب الارض »

١٧٥ - قد ألغيت العبارة الاخيرة من المادة الخامسة التي هي «وتجبري معاينتها في كل ثلاث سنين بالأكثر وما يوجد منها قابلاً للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق»

واستبدلت بالمادة الاولى من دكريتو أول مارس سنة ١٨٩٤ التي هي اعفاء الارض من المال بالكلية في سنة صدور أمر رفعها وفي السنة الاولى التالية لها ومن ابتداء السنة الثانية التالية لسنة الرفع يربط عليها قرشان الفدان في تلك السنة وفي السنة الثالثة ٥ قروش وفي السنة الرابعة ١٠ قروش وفي السنة الخامسة قيمة نصف ضريبتها الاصلية وفي السادسة تعانين وتندرج في احدى الدرجات الثلاث المنصوص عنها بالمادة الثانية من دكريتو ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

١٧٦ - أراضي البرك التي تعطى بالشروط المقررة في لائحة ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ تربط عليها أعلى ضريبة خراجية بالمحوض أو القبالة من أول الشهر التالي للشهر الذي فيه تنتهي مدة العشرينات المسموحة من المال المبتدئة من التاريخ التالي لنهاية ميعاد اتمام الردم وذلك على اعتبار ترتيب الاقساط المقررة للاموال (منشور ٣٠ مايو سنة ١٩٠٤)

١٧٧ - الاطيان التي لا توجد منطبقه على الاحوال المينة في المادتين ١٧٤ و ١٧٥ ترفض طلباتها بالكلية ولا يرفع شئ من أموالها (المادة السامسة من دكريتو ١٧ دسبر سنة ١٨٨٩) على ان ذلك لا يمنع من معاملة الاطيان الغير المنطبقة على هذه المادة أو بقية مواد دكريتو ١٧ دسبر سنة ١٨٨٩ بتكليفها بنصف ضريبة فقط لمدة سنتين بحسب قرار اللجنة المالية الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٨٩٢

## النوع الثامن

(الاراضى القائمة عليها المباني بالمدن المربوط عليها عوائد مبانى)

١٧٨ - فى المدن المربوط عوائد على ما فيها من المباني يرفع المال عما يوجد فيها من الاراضى المربوطة عليها ضرائب لبناء مساكن أو غيرها فى ذات الحدود المعبنة للدينة (قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٩ دسبر سنة ١٨٨٦)

١٧٩ - طلبات أرباب الاطيان التي من هذا النوع يقتمها أربابها الى المديرىات أو المحافظات وهى تسجلها وتحيلها فى أوائل كل سنة على اللجان لتحقيقها مع بقية التوائف

١٨٠ - تحقيق هذا النوع يكون على محاضر من استمارة نمرة ٢٨

١٨١ - صككل ما يرفع ماله من الاطيان لهذا السبب يقيد بالسجل استمارة نمرة ٣

١٨٢ - فى شهر ابريل من كل سنة تعين الارض المرفوعة أموالها بعرفة من تنتدبه المديرية أو المحافظة والذى منها يتحقق عدم احتمال رجوعه فى عداد أرض الزراعة هذا يستبعد قطعيا من الزمام ومن سجل نمرة ٣ أما ما يمحتمل رجوعه الى أرض زراعية فهذا يستمر قيده بالسجل ومعاودة المعايمة عليه فى شهر ابريل من كل سنة (منشور ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠)

## النوع التاسع

(مسموح العمد)

١٨٣ - يعني عمدة كل بلد من دفع الأموال الأميرية عن خمسة أفدنة من الاطيان التي يمتلكها ملكا خاصا في نفس البلد المعين بها وذلك في مدة قيامه بوظيفة عمدة (المادة الاولى من دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥)

وإذا صادف في عملية مساحة فك الزمام العمومي انفصال قسم من أطيان العمدة من زمام بلده وضمه لزمام بلد أخرى وبسبب ذلك لم يبق له في بلده ما يكمل خمسة أفدنة فذلك لا يني عليه حرمانه من اعفائه من مال الخمسة أفدنة أينما تكون وبالقياس والتسبب على ذلك يجوز رفع مال الخمسة أفدنة لمن كان عند تعيينه يملكها البعض في بلده والبعض في بلد أخرى

١٨٤ - بعد ربط المال على الاطيان المسموحة اذا انفصل العمدة عن الوظيفة بقيمة الاقساط المستحقة من ابتداء الشهر التالي لرفته (المادة الثالثة من الدكريتو)

١٨٥ - في حالة ما تكون أطيان العمدة في بلده مربوطة بضرائب مختلفة فتقدير مال الخمسة أفدنة يكون بمتوسط هذه الضرائب النهائية منها والمؤقتة (المادة الثالثة من الدكريتو)

١٨٦ - في أول كل سنة يحجر القسم الثاني بقلم ايرادات المديرية كشفا بحال الخمسة أفدنة الواجب اعفاء كل من العمد منها وهذا الكشف يعرض للمالية لاجل التصديق على ايقاف المال وبناء على تصريح المالية تدرج الأموال المذكورة بالمديرية في الجدول المعد لحصر المبالغ الموقوفة وعند كل صراف في سجل المبالغ الموقوفة المعروف باستمارة نمرة ٢٩ (منشور ٢١ ابريل سنة ١٨٩٥)

١٨٧ - في أوائل ديسمبر من كل سنة يقدم جدول للمالية معموميا بقرار من استمارة نمرة ٤ بالمستحق رفعه وبعد التصديق عليه يتخذ فعلا بالرفع في الجرائد والأوراد (منشور ٢١ ابريل سنة ١٨٩٥)

١٨٨ - عند بلاد الجفالك التي لا يملك فيها أحد من العبد ولا الاهالى شيئاً من الاطيان طبعاً لا يستحق أحد من عيدها شيئاً من المعافاة لا من مال الاطيان المرخص بها ولا غيرها من الضرائب

١٨٩ - في بلاد الواحات اذا لم يكن للعمدة خمسة أفدنة كاملة في ذات بلده يجوز أن يرفع له من عشور التخييل بقيمة كلفة مال الخمسة أفدنة

## النوع العاشر

( رفع المال عن مجوزات المساحة العمومية )

١٩٠ - يرفع المال عن كل ما يظهر عجزاً بالمساحة العمومية (فك الزمام) من تاريخ أول السنة التي بدئ فيها بعمل المساحة في البلد وتقدر ضريبته بمثل قيمة الضريبة المربوط بها أكبر قسم من الخيانات الموقول

١٩١ - رفع المال من ابتداء سنة المساحة هو قياس وتنسيب للامر العالي الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ (أغسطس سنة ١٨٦٠) القاضي بأن المطالبة بالمال على زيادة المساحة تكون من سنة ظهورها

١٩٢ - رفع المال عن مجوزات المساحة هو بالاعتماد على أمر المالية الصادر باعتماد دفتر مساحة فك زمام كل بلد وازضافة مال الزيادة ورفع مال العجز

قد أعدت هذه اللائحة ونشرت من أول سنة ١٩٠٥ ناطر المالية  
الامضا أحمد مظلوم





## الملحق نمرة ١

### لائحة الاطيان السعيدية

(بند ١٢)

اذا لم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى حفر ترع أو عمل جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى عمل طرق عمومية أو انشاء أنبية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذ لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر فى البند الحادى عشر فالاطيان التى يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستئصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الاطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بجر بالاطيان للخراجية أو العشورية ولم يتخلف جزيرة فى مقابلة ما أكله البحر من الاطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما أكله البحر على طرف الدوان بعد العرض وصندوق الامر وأما اذا تخلفت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التى أكل البحر منها فينظر لمقدار الذهاب من أكل البحر وتصير توفيقته من المتخلف فإذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الدوان بعد العرض وصندوق الامر عنه ويعتبر الاجراء فى ذلك من الآن فصاعدا فأما ماسبق اجراؤه فى مثل ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد وإذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة البحر فيصير اعطاؤها للمزاد لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على عموم أهالى الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (راجع الامر الصادر فى ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ عن المزايدات)

(بند ١٤)

أنه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب  
وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر في الاطيان من الجهتين وتحدث  
جزائر مستحلبة وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجارى فيها  
الأحكام بموجب روابط محدثة لذلك من مدة سابقة فالأحكام التي سبقت  
في خصوص ذلك قبل هذه الاثثة لاتنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان  
عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها  
على ثلاثة وجوه . الوجه الاول انه اذا كان البحر أكل من الاطيان العلوق في بلد  
من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة  
بمحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان  
المختلف لا يوفى بما أكله البحر فالذي يتبقى من بعد خصم المختلف يصير رفع  
ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس عشر من هذه الاثثة  
وأما اذا كان المختلف زائدا عن الذي ذهب فن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة  
التي تبرز من المختلف تعطى للمزاد لمن يرغب من أهالي البلاد المتصل ذلك  
بمحدودها وأما اذا كان المختلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التي أكل  
منها البحر فهذه يصير دخولها في المزاد اذا لم يكن تظهر بحر بأطيان البلد التي  
ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهى عليه تضاف على زمام بلده . الوجه الثاني  
اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر أكل أطيانا من إحدى  
النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكلفة على الأهالي ففي الحال يصير  
مقاس ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة  
يصير زولها في المزاد بين أهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لمحدود أطيانهم  
وتعطى لمن تنتهى عليه الزيادة وتطبق بزمام بلده . الوجه الثالث انه من حيث  
قارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من أطيان المهور قتل هذه الجزائر  
تعطى لأهالي البلاد التي ظهرت فيما بينهم للمزاد على الوجه المشروح وتضاف  
على زمام بلد من تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد

ونقصه عن أصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الامر يجرى العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه وأما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالقيمة السابق الاعطاء له بها بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمراد وكل ما انتهى المراد فيه على أحد في جميع ذلك يتقيد أثرية له ويجرى فيه كما في بنود الاطيان الخراجية وما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ م

---









3  
a

Bibliotheca Alexandrina



0501710